



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 09 نوفمبر 2000

فهرس

* مواصلة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2001.

محضر الجلسة العلنية السابعة عشرة المنعقدة

يوم الخميس 09 نوفمبر 2000 (مساء)

الرئاسة: السيد شارف زيدان، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السيدان:

- عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية،

- عبد الوهاب دريال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية

والدقيقة الخامسة والخمسين مساء

السيد رئيس الجلسة: نستأنف المناقشة وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن بادة.

السيد مصطفى بن بادة: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم،

زميلاتي، زملائي نواب الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، ومن باب الدراسة الموضوعية للنص أشكر الحكومة على اتخاذ بعض التدابير الإيجابية الواردة في مشروع قانون المالية لهذه السنة، وأذكرها باختصار:

- رفع ميزانية التجهيز لهذه السنة وما سيكون له من انعكاسات إيجابية على دفع وتيرة التنمية واسترجاعها،
- عودة الاهتمام بالمنشآت القاعدية كالمطارات والموانئ والسكك الحديدية والسدود والطرق... إلخ،
- دعم التنمية المحلية بتخصيص 33 مليار دج للمخططات البلدية (PCD)، وتخصيص 8 مليارات دج لمسح ديون البلديات، و 60 مليار دج للسكن الاجتماعي و 44 مليار دج لقطاع الري.
- التكفل بمعاشات المجاهدين وذوي الحقوق... إلخ.

كل هذه الإجراءات نحسبها لصالح الحكومة ونتمناها.

وإلى جانب هذه التدابير الإيجابية أبدى ملاحظات وآراء على تدابير أخرى جاء بها هذا المشروع وأراها سلبية:

الملاحظة الأولى في باب الأحكام الجبائية، حيث تسعى الفلسفة العامة للمشروع تدريجيا إلى فرض تكييف المنظومة الجبائية مع المقاييس العالمية، إلا أن هذا المسعى لا ينسجم مع الواقع الاقتصادي للبلاد، إذ

بمهام هي في الأصل من صلاحيات الجهات القضائية، ولذلك فإننا نرفض هذا الإجراء.

فيما يخص قطاع الفلاحة، أنا شخصيا لا أفهم مدلول تأسيس أتاوي على نشاطات هذا القطاع وكذا بعض الرسوم كالرسوم على القيمة المضافة في بعض المنتوجات، في حين يلقي هذا القطاع دعما معتبرا من الوزارة المعنية بدأ يعطي ثماره في الميدان.

إن الانتعاش المحسوس الذي يشهده قطاع الفلاحة عندنا لا يمكن أن نعرقله أو نحطمه بإجراءات معزولة كالتي اقترحت في هذا المشروع. وعليه، فإننا نطالب بإلغاء كل الإجراءات الجبائية التي من شأنها عرقلة الحركة التي بدأ يشهدها قطاع الفلاحة، واتخاذ المزيد من إجراءات الدعم على غرار ما تقوم به الدول المتقدمة.

وبخصوص صندوق تنمية مناطق الجنوب أسأل: ما هو رصيد هذا الصندوق إلى حد الآن؟ وكم هي الأموال التي صرفت هذه السنة (2000)، وفي أي مجال؟

وفيما يخص صندوق تعويض تكاليف النقل بالجنوب، لاحظت أنه لم تخصص له أية اعتمادات مالية لسنة 2001 على عكس السنوات السابقة. وهنا أسأل: ألا يستحق هذا الصندوق دعما أم أن هناك نية لإلغائه؟ أشكركم. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد مصطفى بن بادة وأحيل الكلمة إلى السيد العربي بوقرموج.

السيد العربي بوقرموج: سيدي الرئيس،

سيداتي، وأواني، سادتي، السلام عليكم.

مضت أيام قليلة على اجتماعنا في هذا المكان من أجل مناقشة برنامج الحكومة، وتجاه النقد الذي وجهه الأفافاس إلى هذا البرنامج، وعد رئيس الحكومة بتحسين

لا يمكن الحكومة الاستمرار في فرض المزيد من الرسوم والأتاوي بحجة التحيين أو استنادا إلى المقاييس الدولية في ظل ركود اقتصادي وتدن رهيب في المستوى المعيشي للمواطن، من بطالة متفاقمة وزيادة في معدل الفقر وتدني القدرة الشرائية... إلخ.

أما الملاحظة الثانية فأبديها على استمرار الحكومة في اللجوء إلى الطرق السهلة من خلال فرض الضريبة على المواطن البسيط لجلب المزيد من المداخيل للخزينة، وذلك حتى في ظرف تحسن المداخيل العامة للبلاد، بينما لاتجرؤ وزارة المالية على اتخاذ إجراءات حاسمة وصارمة لمحاربة التهرب والغش الجبائيين. وأظن أنه ليس المواطن البسيط من يقوم بهذا التهرب.

كذلك في ظل ارتفاع مداخيل البلاد من العملة الصعبة لايتحدث المشروع عن إجراءات وآليات استعمال هذه الأموال في دفع عجلة التنمية كاستعمال هذه المداخيل في استثمارات جديدة أو الرفع من مستوى تسديد المديونية الخارجية أو رفع الأجور، وهذا هو المهم. وقد أصبح أكثر من ضرورة في ظل التدني المستمر للقدرة الشرائية.

وفيما يخص الملاحظة الثالثة فهي عبارة عن تساؤلات عن بعض التدابير الواردة في هذا المشروع، حيث تنص المادة 9 على تمديد الإعفاءات الضريبية على أرباح الشركات (LBS) في عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير، وإن كنت موافقا على هذا الإجراء باعتباره يشجع الصادرات خارج المحروقات إلا أنني أطرح السؤال الآتي: هل هناك تطور فعلي في حجم الصادرات بعد تأسيس هذا الإعفاء سنة 1996؟ وما هو هذا الحجم؟

وتقترح المادة 16 استبدال المحضرين القضائيين بأعوان الإدارة الجبائية في عملية غلق المحلات التجارية. وهنا أيضا نسجل تراجعا عن حق مكتسب منذ سنة 1996، وهو الحق في التقاضي والوساطة القضائية، إذ لا يمكن أبدا أن يكون الخصم هو الحكم وأن يقوم الجهاز الإداري

ظروف معيشة الشعب الجزائري من خلال قانون المالية لسنة 2001، إلا أننا لم نجد أي تحسين في مشروع هذا القانون المعروض علينا للتصويت، بل بالعكس اقترحت رسوم جديدة على غرار كل قوانين المالية للسنوات الأخيرة قصد تخفيض القدرة الشرائية والإسراع في تفكير معظم الجزائريين الذين أصبحوا غير قادرين على تغطية أهم الحاجات اليومية.

إن زيادة 3 دنانير في سعر البنزين والمازوت وتمديد الرسم على القيمة المضافة إلى تجارة التجزئة من شأنه رفع أسعار كل الأملاك والخدمات خلال سنة 2001.

في الحقيقة يجب ألا تقترح علينا هذه الرسوم بالمرة، ذلك لأنه يوجد رصيد كاف لعام 2000 قصد مواجهة نفقات الميزانية المتوقعة عام 2001، ويخصص مثلاً جزء من 20 مليار دولار. كما أصبح بالإمكان تحسين المالية المتوقعة في الموعد لعام 2001، مع تخفيض ثقل الضرائب وعلى وجه الخصوص الضريبة عن الدخل الإجمالي (IRG)، العدو للودود للأجراء، وكذا الشروع في إعادة توزيع المداخل البترولية الجديدة لرفع الأجور.

وعليه، لا مجال للانتظار، فإن هذا السيناريو لن يكون مختاراً في قانون المالية بما أنه عبارة عن استيلاء حقيقي على مداخل البترول المنتظرة سنة 2001 والتي ستكون ذات مستوى مخفض إرادياً.

وهكذا يحتفظ سعر البرميل بمبلغ 19 دولاراً، وتتوقع اتفاقيات الأوبيك نسبياً سعر 25 دولاراً للبرميل.

وبهذه الطريقة فإن إيرادات حوالي 300 إلى 400 مليار دج الناتجة عن الفرق الموجود بين سعري البرميل، ستختلسها الولايات لتمويل ميزانية صندوق خاص يقال له "صندوق ضبط الموارد" الذي تستعمله الحكومة بطريقتها وسيحول بسهولة إلى خزينة سوداء ستنتقل حسب الظروف والحاجات في الخفاء التام، وهو أمر غير عاد.

بالطبع، تعود المسؤولية إلى النظام الذي بقي ينتقل إلى نفسه منذ الاستقلال إلى اليوم، لكن ما هو السبب؟ هل يعود إلى طبيعة نظام الحكم الذي يأتي بمسؤولين يسيرون بأكثر أو أقل ضعف ثم يذهبون دون أية محاسبة ويعودون بعد وقت ما، كما يقول المثل "يخرج من الباب ويعود من النافذة"، أم إلى خطوة متعمدة من الحكم لجعل المواطنين في تبعية غذائية دائمة، وبالتالي يمتنعون عن طلب حقوقهم السياسية؟

سيدى الرئيس، يحتمل أن يكون المفهوم حقيقيين، والمهم اليوم هو أن الحل الوحيد للوضع التي تعيشها الجزائر حالياً لن يتأتى إلا بالبديل الديمقراطي والاجتماعي. شكراً.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد العربي بوقرموح، وأحيل الكلمة إلى السيد الحبيب فيدوم، تفضل.

السيد الحبيب فيدوم: شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء والإخوة المرافقين لهم، السيدات والسادة نواب الشعب، السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يسعنا في البداية ونحن ناقش مشروع قانون المالية لسنة 2001 إلا أن نذكر بعدم تمكين المجلس هذه السنة

سيدي الوزير، لدي بخصوص مشروع هذا القانون جملة من الملاحظات والتساؤلات :

ما هي إجراءاتكم لإصلاح النظام الجبائي؟ إذ أننا لم نلاحظ وجود سياسة جديدة في هذا المجال، بل بقي قانون المالية يعتمد على الآليات التقليدية في التحصيل الضريبي، في حين يتطلب الأمر آليات جديدة تعيد النظر في مفهوم الآليات الجبائية الحالية ومحتواها؟

وهل للضريبة دور تحصيل الموارد المالية أم أنها تمثل عنصرا اقتصاديا واجتماعيا يؤدي إلى بعث النشاط الاقتصادي وتنظيمه؟

كنا نتظر كذلك، إفادتنا بحصيلة نشاط الصناديق الخاصة صندوق ضبط الموارد المنشأ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وقد قدم لنا السيد الوزير خلال عرضه مشروع قانون المالية حوصلة عن صندوق ضبط الموارد، لكنه لم يفعل ذلك مع الصناديق الخاصة.

أما فيما يخص حماية المنتج الوطني وتشجيعه فإننا نتساءل: كيف يمكن تشجيع الاستثمار المحلي في ظل ضغط جبائي متزايد ونظام مصرفي بيروقراطي وقدرة شرائية متدهورة للمجموعة الوطنية؟ يطرح هذا الانشغال بوضع بلادنا وقت انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وعليه، يبدأ التفكير في مستقبل الأجيال بحماية الاقتصاد من الضغوط الخارجية خارج إضعاف المعدلات المرتبطة بالسوق النفطية الدولية، وترقية القدرات الذاتية والمحلية في الاستثمار والإنتاج، مع إدراج ذلك ضمن إستراتيجية شاملة للتنمية.

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فباستثناء بعض المؤسسات ما يزال الأمر يقتصر على الاستيراد فقط، مما يتطلب وضع إجراءات تشريعية وتنظيمية كما هو معمول

أيضا من قانون ضبط الميزانية المنصوص عليه في قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، والذي يعتبر جزءا مكملا لقانون المالية، يجسد حق الرقابة البرلمانية على تسيير شؤون الأمة، لاسيما الموارد المالية منها وكذا إعطاء المواطنين حق الإطلاع على تسيير شؤونهم.

وقد طرحنا هذا الانشغال منذ سنة 1997 إلى غاية السنة الحالية.

إن ما يميز السنة المالية الحالية على خلاف سابقاتها هو وفرة المداخل النفطية، وحسب عرض السيد محافظ بنك الجزائر فإن الجزائر الآن تملك أدوات مالية كفيلة بإنجاح برامج التصحيح وضمان الانتعاش الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية المنشودة، هذه الرفاهية التي لم يذكرها مشروع قانون المالية لهذه السنة رغم المؤشرات الإيجابية المتوفرة. وعلى العكس فقد جاء بإجراءات تفكيرية تزامنت مع عقد الندوة الوطنية لمكافحة الفقر في الجزائر!

سيدي الوزير، لقد أشرت إلى اعتماد نسبتي للضريبة على القيمة المضافة (TVA) وذكرتم المواد التي ستشهد نسبتها انخفاضا من 21 إلى 17٪، لكنكم لم تذكروا المواد التي سترتفع فيها نسبة الرسم على القيمة المضافة من 14 إلى 17٪، خاصة إذا علمنا أن هذه المواد ذات استهلاك واسع.

السيد وزير المالية، لقد انتشر الفقر بسرعة في المجتمع، وأصبح البؤس والحرمان واليأس مظاهر تمس شرائح كبيرة من المجتمع. صحيح، تعد استعادة توازن الاقتصاد الكلي مكسبا ينبغي عدم تجاهله أو التفريط فيه، كما تشكل الأساس القاعدي لتكييف الاقتصاد الجزائري وعصرنته، لكن ينبغي في الوقت نفسه ألا تكون هذه المكاسب أسبابا دائمة ومستمرة لتفكير المجتمع والرمي به في دوامة التهميش الاجتماعي الذي كان وما يزال مصدرا أساسيا لانعدام الاستقرار والانحرافات التي يشهدها المجتمع الجزائري.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،
نساء الإعلام ورجالهم،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
سيدي الرئيس.

في الوقت الذي نشرع في دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2001، يتميز الوضع في البلاد بما يأتي :
1 - استمرار الأعمال الإجرامية للإرهابيين الذين رفضوا اليد الممدودة لهم في إطار الوثام المدني، ونسجل بهذا الصدد حصد أرواح مواطنين أبرياء وسقوط العديد من أفراد الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن والمقاومين. وأغتنم هذه الفرصة لأنحني بخشوع وإجلال أمام أرواحهم الطاهرة.

2 - الحالة الاجتماعية المزرية للطبقات المحرومة وخاصة سكان الأرياف الذين التحقوا بالمدن تاركين سكناتهم وأراضيهم بسبب الأعمال الإرهابية. ودائما بخصوص الحالة الاجتماعية، فإن المبالغ المرصودة لمنحة 2000 دج التي قرر فخامة رئيس الجمهورية منحها أولياء التلاميذ المحرومين من أجل تخفيف معاناتهم، أصبحت غير كافية لتغطية كل المحتاجين.

وفيما يخص مضمون مشروع هذا القانون ، أقدم التساؤلات والملاحظات الآتية:

1 - كيف نستطيع إقناع المواطن بقبول ارتفاع بعض الرسوم في قانون المالية لسنة 2001 في الوقت الذي يتجاوز سعر البترول 30 دولارا؟ وكلنا نعرف أن اقتراح رفع سعر الوقود مثلا يؤدي، لامحالة، إلى ارتفاع سعر المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، الأمر الذي سينعكس سلبا على القدرة الشرائية للفئات المحرومة، كما سينعكس هذا الرفع على المواد الفلاحية باعتبار أن الفلاح يستعمل المازوت للجرار وإنتاج المواد الفلاحية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سينعكس على بعض

به لدى بعض جيراننا لإلزام المتعاملين المستوردين بالقيام بعمليات تصدير السلع الوطنية وفق نسب تدريجية، مع تقديم تحفييزات في هذا المجال. وقد تم العمل بهذه الإجراءات في الدول الأخرى وحقت نتائج مشجعة.

سيدي الوزير، أشارت اللجنة في توصياتها وفي فقرة تحسن الوضع الاجتماعي إلى نقطة هامة هي الاستهلاك، إذ دون استهلاك واسع لن يكون هناك إنتاج قوي، مما يضعف الاستثمار ويؤدي إلى انخفاض النمو.

إن الاستهلاك هو محور النمو، وللأسف، تحبط الإجراءات الواردة في المشروع كل المبادرات والإرادات في الاستثمار، إذ أن الضغط الجبائي يؤدي إلى تجميد الاستثمار وضعف مستويات التشغيل وتكوين هيكلية لدائرة الفقر والبؤس. لذا يجب أن يتكامل التفكير الاقتصادي المحض مع متطلبات الجبهة الاجتماعية باعتبارها القاعدة الأساسية للمجتمع والهدف الأساسي لكل تنمية اقتصادية، والجزائر تملك إمكانيات كبيرة للنهوض الاقتصادي كما أنها نجحت في تجاوز احتمال السقوط الاقتصادي والأمني، وهي تتوفر حاليا على آليات مالية وتنظيمية كفيلة بتمكينها من إبقاء المتطلبات الاجتماعية للسكان الاهتمام، وهذا ما كنا نتمنى أن نجده في مشروع قانون المالية الحالي.

ونقول في الأخير احذروا من مضاعفات الانفجار الاجتماعي الذي قد يؤدي بجهود المجتمع والدولة طيلة عشر...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الحبيب فيدوم، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد قارة.

السيد أحمد قارة: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشمل تدخلي ملاحظات وتساؤلات عديدة أصيغها في الشكل الآتي:

1 - جاء مشروع هذا القانون في ظرف اقتصادي واجتماعي خاص، حيث تشهد الجبهة الاجتماعية غليانا ملحوظا بسبب تدهور القدرة الشرائية للمواطن وانعدام فرص الشغل، نجم عنهما الشعور باليأس والإحباط.

2 - على عكس ما كنا نتوقع، لم يعط المشروع البعد الاجتماعي حقه في المعادلة الاقتصادية، رغم ما جاء في برنامج حكومة السيد ابن فليس بصريح العبارة: "تعمل الحكومة على رفع القدرة الشرائية للمواطن تلميما لمكاسب الوتام المدني". بالإضافة إلى تصريحكم الشخصي، السيد الوزير، أمام مجلسنا الموقر برفع الأجور في الوقت المناسب.

أليست الأوضاع الحالية مناسبة لذلك؟ أو حتى من باب "وأوفوا بعهد الله إذا ما عاهدتم، ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها، وقد جعلتم الله عليكم كفيلا". ثم ما هي خلفيات ترك هذا الإجراء الاستعجالي للثلاثية؟ فلماذا لانقرحه نحن بصفتنا نوابا وأنتم توافقوننا على الاقتراح؟ أما إذا كنتم ستستعملونه ورقة سياسية فأنا أقتراح إعادة النظر في سلم الأجور بشكل يحافظ على القدرة الشرائية للطبقة المحرومة ويحفظ كرامتها، ولو وفق مبدأ "ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا".

والأكثر من هذا والأمر هو أن البرنامج مثقل بالأعباء الإضافية التي تجسدها التدابير الجبائية التي تنعكس مباشرة على ميزانية المواطن البسيط. من ذلك مثلا إعادة هيكلة الرسم على القيمة المضافة، الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع والذي سيؤثر بشكل مباشر في جيب المواطن، مثلما أشار إلى ذلك الزملاء الذين سبقوني.

الخدمات وبالخصوص النقل. وستؤدي، حسب رأينا، إعادة النظر في الرسم على القيمة المضافة إلى رفع بعض الأسعار والخدمات، نذكر منها أسعار مواد البناء والنقل والمواد المستعملة في الفلاحة. وهنا أطرح سؤالا: لماذا نلغي نسبة 21٪ من الرسم على القيمة المضافة؟

وأقتراح في هذا المجال الاحتفاظ بهذه النسبة وتخصيصها للمنتوجات الكمالية.

2 - في الوقت الذي نطلب من المواطن قبول رفع بعض الرسوم، يرى ضياع مبالغ كبيرة لخزينة الدولة في السوق الموازية، وتبييض أمواله التي نهبت منه بفعل الإرهاب.

3 - إننا نتفق تماما مع الحكومة فيما يخص ضرورة وضع سياسة تقشف، وتتجسد، حسب رأينا، فيما يأتي:

1 - في ميدان التسيير، نخفض نفقات التسيير بالاستعمال العقلاني للوسائل، وبوضع حد للاستعمال الفوضوي لأجهزة الإعلام الآلي مثلا، حيث تتوفر إدارتنا حاليا على أجهزة الإعلام الآلي للزينة فقط وليس للاستعمال.

2 - نسجل تجاوزات في تسيير حظيرة السيارات والسكنات العمومية ونطالب بوضع حد لها.

3 - في ميدان التجهيز يجب الاهتمام بتمويل المشاريع ذات الاحتياجات الأساسية والاستعجالية للمواطنين بدلا من تسجيل مشاريع ترميم الأرصفة كل عام مثلا...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد أحمد قارة وأحيل الكلمة إلى السيد بزاري بلقاسم.

السيد بلقاسم بزاري: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير،

والتصرفات والنقطة ما قبل الأخيرة هي أن المشروع منح التنمية المحلية أهمية خاصة في المناطق الريفية بما تشمله من كهرباء وتعبيد الطرق ومد شبكات توزيع الغاز والماء، وهو مسعى ذو بعد اجتماعي إيجابي شريطة أن تتوفر الشفافية في توزيع الاعتمادات المالية على البلديات المحرومة، ويتحقق التوازن الجهوي المفقود.

وهنا أذكر بصفة خاصة بالحالة المزرية لبلديات ولاية قالمة، لاسيما بلدية الركنية المعروفة بالنقص الفادح في المياه، وحالة الطرقات التي زادت في عزلتها وكذا باقي البلديات، بالإضافة إلى مستشفى مدينة قالمة...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد بلقاسم بزاي، وأحيل الكلمة إلى السيد الحسن مرزوق.

السيد الحسن مرزوق: شكرا.

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة رجال الصحافة،

السلام عليكم.

بعد تصفحي هذا المشروع بدا لي أنه:

1 - مشروع وضع تحت الضغط، يستجيب لاحتامية دستورية أكثر منه لوضع آلية أو أداة لتسيير اقتصادي واجتماعي متميز.

2 - يفتقر إلى تحليل موضوعي للعوامل التي أدت إلى تدهور الاقتصاد الوطني والفقر وضعف القدرة الشرائية عند المواطن.

3 - لم يتكفل بالطلب الاجتماعي المتمثل في إعادة توزيع المداخل ورفع الأجور واستكمال مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.

ومثلما صرح معالي الوزير فإن توزيع الدخل ليس عادلا ولا متوازنا. وعليه، من المستعجل أخذ الأصوات المنادية

والمستنتج أن الدولة ماتزال تعتمد الحلول السهلة المباشرة في معالجة السياسة الاقتصادية الجبائية والهروب إلى الأمام بدل حسم الأمور في حينها.

أما النقطة الموالية فتتعلق بتدابير القانون الخاص بأموال الدولة وما ورد عن إلغاء القانون 01/81، هذه القضية التي أسالت الحبر وحركت الأمور.

1 - الملاحظ أن هذا الإلغاء جاء متأخرا، وكان من الممكن أن يأتي قبل هذا التاريخ ليضع حدا للاستنزاف الذي يمارسه السماسرة وأصحاب النفوذ، مافيا المال والأعمال، على الأملاك العقارية للدولة ويضع حدا لنهب أموال الدولة باسم القانون المكيف على المقاس.

ويتمثل الإجراء السليم الواجب اتخاذه لحماية مصالح الأمة في إلغاء هذا القانون وتوقيف بيع الأملاك إلى غاية إنشاء سوق العقار التي تحدد فيها الأسعار الحقيقية، إذ يقال "السوق سلطان" حينئذ لا يباع القصر المقدر بمليار أو مليارين بثلاثين مليوناً وإنما بمليارين، وستدخل سيدي الوزير، أموال إضافية إلى الخزينة العمومية ويرتاح المواطن البسيط من الضرائب المتتالية، مع علمنا مسبقا أن هذا الإجراء لا يلغي الأسلوب القديم في التعامل مع ملف أملاك الدولة، لكنه يحد أو يقلص منه على الأقل.

وقد أردنا بهذا الإجراء إخراج قضية بيع الأملاك من دائرة الطريق السيارة إلى دائرة الطريق غير المعبد لتتوقف قليلا على الأقل.

2 - وبصفتنا نوابا في حركة النهضة فإننا نشجع مسح ديون البلديات، لكن يجب علينا التحقيق والتدقيق في هذه الديون قصد معرفة حجمها الحقيقي وطبيعتها، خاصة إذا علمنا أن مراجعتها في مستوى خمس عشرة ولاية مكنت من تخفيضها إلى 13 مليار دج بدل 18 مليارا المعلنه سابقا، مما يستدعي، في نظري، إنشاء لجنة تحقيق فورا للتأكد من صحة التصريحات. الخاصة بالأموال العمومية ووضع حد لمثل هذه الممارسات

وردا على ما ورد في مشروع هذا القانون وعلى تصريحات السيد وزير المالية الذي يتحدث عن انطلاقة اقتصادية واعدة لسنة 2001، نقول، بكل صراحة، نحن لم نلمس ولم نر أي مؤشر يدل على ذلك، فمنذ سنة والحكومة تعين وتشخص للتطهير والإصلاح. فأين نحن من هذه العملية التي يقصد بها تبييض أموال بعض المواطنين؟ فلماذا لانراهن على التخلص من ثقل الدين العمومي بتسريع المدفوعات، ونحن ندرك أن الدين العمومي وحده يتجاوز 1000 مليار دج؟

وأقول في النهاية إن الحكومة تسعى إلى الحفاظ على امتيازات النظام بدلا من الانطلاق في التنمية الفعلية، وهذه سياسة محفوفة بالمخاطر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد حسن مرزوق، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن تومي.

السيد عبد الرحمن تومي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس الجلسة المحترم، معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي النواب، رجال الإعلام، السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

أوجه شكري وتقديري بداية إلى اللجنة على الجهد الذي بذلته في مناقشة مشروع قانون المالية الذي بين أيدينا وتحليله،

كما أشكر الحكومة على الطبعة الجيدة لهذا المشروع باللغة الوطنية، وذلك لأول مرة منذ بداية العهدة، وعلى استجابتها للعرض الذي تفضل به محافظ البنك، وهو ما يدل دلالة قاطعة على أن الإشكالية لا تكمن في افتقار الدولة إلى القوانين، بل تكمن في كونها تحتاج إلى إرادة قوية لتطبيقها.

بالعدل وتكافؤ الفرص بعين الاعتبار. وعن إلغاء القانون المتعلق بالتنازل عن أملاك الدولة الذي وصف بأنه جائر وغير عادل، فما هو الإمانورة، وما حدث حدث. بالفعل هو قانون جائر، لكن بعد مضي 19 سنة وبعد بيع الهام والإستراتيجي أتساءل عن البقية.

أما بخصوص توخي الحذر والاحتياط المفرط من تقلبات السوق البترولية وانخفاض سعر البرميل، فأفتح قوسا لأقول إن السيد وزير الطاقة قد صرح بعد اجتماع الأوبيب (O.P.E.P) في مارس الماضي أن الدول المصدرة للنفط توصلت إلى اتفاق تاريخي يقضي بعدم السماح بانخفاض سعر البرميل تحت سقف 22 دولارا، وإن حدث فستخفف هذه الدول إنتاجها.

إذن، لماذا تصر الحكومة على اعتماد مبلغ 19 دولارا سعرا مرجعيا للبرميل؟

كما اقتضى ادعاء توخي الحذر والحيطه إنشاء صندوق ضبط الموارد لتفادي عواقب تقلبات السوق، بينما أرى أن الأولوية هي لنداءات الاستغاثة الصادرة عن المواطنين، فالولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الأكثر غنى في العالم، التي يتجاوز ناتجها الداخلي الخام أكثر من 8 آلاف مليار دولار، لجأت إلى احتياطها الإستراتيجي من البترول عندما ارتفعت الأسعار.

فلماذا يستعمل عندنا فائض الجباية البترولية في هذه الظرفية الجيدة التي تميل نحو الاستقرار؟ كما أننا مقبلون على فصل الشتاء، وهذا يعني أن الأسعار لا تتأثر كثيرا بالارتفاع الحاصل مؤخرا في حصص الإنتاج نظرا إلى زيادة الطلب.

وإن الوضع المالي للبلاد، بكل صراحة، يسمح بتخفيض ثقل الضرائب، ونحن نلمس زيادة لانفهمها وتعميم الضريبة على القيمة المضافة كما نتحسس ارتفاع أسعار الوقود والمواد المستوردة، علما أن الجزائر تعتمد في تمويناتها على الخارج.

اتساع دائرة الفقر بسبب هذه الإصلاحات والتراكمات السابقة.

لذلك نطالب بالانتكاس صدمة (1994-1998) وبأن يكون البعد الاجتماعي مجسدا في مشروع قانون المالية.

- تقولون إن الدخل الفردي في حدود 1600 دولار سنويا، وهذا يعني أن الدخل الفردي اليومي المتوسط في حدود 4 دولارات، أي في حدود 28800 سنتيم إذا كان الرقم الذي قدمته الحكومة صحيحا أي 1600 دولار لسنة 1999، فهذا يعني أن شريحة الفقراء في تزايد لأن الواقع المعيش يناقض تماما هذا المؤشر.

ولكي نخفف من صدمة التصحيح والإصلاح الهيكلي للاقتصاد، أقترح:

1 - زيادة الحد الأدنى للأجر القاعدي من 6000 إلى 10.000 دج.

2 - دعم الشبكة الاجتماعية، كالرعاية الصحية والسكن والتربية والنقل المدرسي، وبهذا الصدد أقدم لكم، السيد الوزير، مثلا عن بلدية عين قشرة بولاية سكيكدة الواقعة في منطقة مشهورة إبان الثورة الجزائرية، حيث كان بها المستشفى الجهوي للشرق الجزائري وتسمى منطقة حجر مفروش التي قمت بزيارة ميدانية إليها فوجدت أنه لم يتمكن حوالي 33 طفلا من أبنائنا من متابعة دراستهم في التعليم المتوسط هذه السنة الدراسية (2000-2001) بسبب نقص الهياكل المدرسية والنقل المدرسي على الخصوص.

وعندما نتحدثون عن التنمية الريفية فإن المواطن ما يزال يشرب من الوديان و"القراش" والأنابيب علاها الصدا والتي لاتصلح للشرب تماما، والموجودة منذ العهد الفرنسي وحتى بعد مرور 38 سنة من الاستقلال، وعليه، لا يستطيع أن يثق بحكومته ودولته ولو أردنا إقناعه بذلك. هل تعلم السيد الوزير، أن المعلم الآن يكمل الشهر بالاقتراس، أي أنه يصبح مدينا قبل نهاية الشهر؟ فأى مستقبل ينظر إليه هذا الأستاذ أو المعلم؟

وفي هذا السياق أطلب من الحكومة تطبيق المادة 2 المعدلة للمادة 68 من القانون رقم 17/84، التي تبين صراحة الوثائق الواجب إرفاقها مع مشروع قانون المالية حتى يتسنى للجنة والسادة النواب الاطلاع الجيد على محددات الميزانية.

السيد الوزير، أود التكلم معكم في الجانب التقني الاقتصادي، فرجائي أن تنتبهوا إلي جيدا لكي نتناقش.

بالنسبة إلى المؤشرات الاقتصادية، يتضح من خلال الميزانية التقديرية لسنة 2001 أن مؤشرات الاقتصاد الكلي تبعث على التفاؤل من حيث التحكم فيها والعمل على تخفيض نسبها، ومع ذلك لدي بعض الملاحظات هي:

1 - ترى الحكومة أن نسبة التضخم ستخفض إلى أقل من 2٪، وهذا أمر جيد وإيجابي، لكن لماذا لاتعمل الحكومة على تخفيض معدل سعر الفائدة إلى 5٪ مثلا، بدلا من 7٪ لأنه معروف عالميا أن الفرق لا يتجاوز 3٪ على الأكثر؟ أريد جوابا من معالي وزير المالية.

2 - إذا تصفحنا مشروع قانون المالية نجد ضمنه كل المؤشرات الاقتصادية التي تدعو إلى التفاؤل، وهذا جيد، لكن لماذا غاب مؤشر البطالة رغم أنه من المؤشرات الهامة في حياة المجتمع، ومن المحددات الأساسية للتنمية الاقتصادية؟

وعليه، أسأل معالي الوزير: ما هي الإجراءات العملية التي تنوون القيام بها لتخفيض معدل البطالة على غرار معدل التضخم؟

3 - السيد الوزير، لايهتم المواطنون كثيرا بالمؤشرات والأرقام بقدر ما يهتمون بأشياء أساسية بالنسبة إليهم يجدونها مجسدة في الواقع، فبعض المؤشرات الاجتماعية تبين أن هناك 12 مليون جزائري تحت خط الفقر، وتبين أخرى أن هناك 13 مليونا، ومهما يكن فهذا دليل على

وقبل التطرق إلى الموضوع أود أن أطرح بعض الأسئلة أراها أكثر من ضرورية، بل هي الموضوع نفسه.

1 - هل يمثل نواب هذا المجلس الشعب الجزائري؟
2 - إذا كان الجواب بنعم بالنسبة إلى البعض، فهل بقي هذا البعض وفيما لما وعد به الشعب من الدفاع عن حقوقه والذود عن كرامته، وتمثيله أحسن تمثيل؟
3 - هل يمثل مشروع قانون المالية المطروح أمامنا مشروع الدولة التي يتكلم بخصوصها السيد رئيس الجمهورية في خطابه العديدة، أم الدولة التي يصفها لنا كل مرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أم الدولة التي يترجمها عمل الحكومة الملاحظ، أم الدولة التي يريدها الشعب ودفع من أجلها الغالي والنفيس؟

4 - هل احتلت الحكومة والبرلمان والرئاسة شاشة التلفزة؟

هل الشعب مهتم بما نناقش ونقول أم أنه سئم من كلام البرلمان والحكومة نهارا وخطابات الرئيس ليلا؟

5 - لقد مررنا بعشريات بيضاء وسوداء وحمراء، ونمر حاليا بعشرية أخرى، فما لونها؟ أم أنها عشرية بلا لون ولا طعم، عشرية الهف واللف والقانون سيد هنا ومسود هناك؟ وجدت نفسي مجبرا على طرح هذه الأسئلة لما لمستته من حيرة وقلق لدى أغلبية الشعب إن لم أقل جميعه، ففقر وفاقه ومرض وعسر في المحيا وحتى في الممات.

وإذا أردتم التحقق مما أقول يكفي سيدي الوزير، سيدي الرئيس، الإخوة الأفاضل، التوجه إلى الجزائر العميقة، إلى المسيلة ببني سرور مثلا أو تيارت أو حي الكوشة ببوسعادة ببلدية عين الخضراء أو تكوت بولاية باتنة أو الحمري بوهران، أو الأحياء القصديرية بعنابة أو جنوبا بحي الميمان بجانت، وقبل ذلك توجهوا إلى جسر قسنطينة بالعاصمة لتروا الوضعية التي توجد عليها كرامة الجزائري وعزته.

إن الجزائرية والمواطنة وكرامة العيش حق لكل جزائري في أي موقع من هذه الأرض الطاهرة، وليست حكرا على

مثال آخر، السيد الوزير، يتقاضى المكفوفون في بلادنا منذ سنة 1974 منحة مبلغها 300 دج، أي ما يعادل 10 دج في اليوم. وقد اقترحنا في قانون المالية لسنة 2000 رفع هذه المنحة إلى 3000 دج، لأن المكفوف مواطن كباقي المواطنين، فمن حقه أن يتزوج ويتعلم ويعالج ويشرب القهوة... إلخ. وقد قامت الحكومة برفع المنحة إلى 500 دج بعد نقاش طويل بيني وبين معالي وزير المالية آنذاك، وتحسنت اليوم الظروف نوعا ما، والحمد لله، والمكفوفون كلهم أمل في رفع هذه المنحة إلى 3000 دج على الأقل، وأرجو أن يتفهم معالي الوزير هذا الانشغال.

وأقدم الآن ملاحظات وتساؤلات في بعض المواد:

بخصوص المادة 09 المتعلقة بتمديد فترة الإعفاءات تحت عنوان الضريبة على أرباح الشركات أسأل: هل تم تقييم عملية الإعفاء هذه من سنة 1996 إلى سنة 2000؟ ما هو حجم...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد عبد الرحمن تومي، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود قادري.

السيد ميلود قادري: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

أما بعد،

السيد رئيس الجلسة،

السيد وزير المالية،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني النواب،

السادة والسيدات ممثلي الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطرح أمامنا للمرة الرابعة مشروع قانون المالية للمناقشة والإثراء، ونحمل وزره ككل مرة وقد نصوت دون حذف فاصلة أو إضافة أختها.

الوسائل المادية والمعنوية، ومحاربة الأمراض والآفات.

ثانيها العدالة، وقبل أن يداهمني الوقت، أشير إلى أن كل عاقل يعلم ويدرك أن العدالة ركيزة الحكم واللبنة الأساسية في أي بناء اجتماعي، ويقدر ما كانت العدالة أو القضاء قريبين من الإنصاف والعدل انتظم المجتمع وعمت الثقة بين أفرادها وهيئاته والعكس صحيح. ترى كيف حال عدالتنا ومحاكمنا؟ والسيد رئيس الحكومة هو أحد العالمين بخبايا هذه المنظومة ويستطيع أن يعطينا الإجابة الكافية والشفافية.

ثالثها التربية، إن الشعب المثقف هو أساس الدولة القوية والمنظمة في كل هياكلها، ولن يتأتى ذلك إلا بمنظومة تربوية نابعة من أصالة هذا الشعب وثقافته، بعيدة عن العبث واستيراد المناهج والمفاهيم التي لا تمت إلى أصل هذا الشعب وثقافته بصلة.

إن الاهتمام برجل التربية تكويننا وصقلا وعناية هو الكفيل بجعله يرقى إلى مستوى الطموح المنشود في هذا القطاع، إضافة إلى العناية بالقطاع الجامعي الذي يعد فكر الأمة وخزانها الأزلي. وذلك برعاية الطالب والاهتمام بالأستاذ والمكون.

لدي انشغال آخر يتعلق بالأموال المهربة...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد ميلود قادري، وأحيل الكلمة إلى السيدة خديجة خبيزي ولها 9 دقائق فلتفضل.

السيدة خديجة خبيزي: السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أتقدم بأخلص عبارات الشكر والتقدير إلى زملائنا أعضاء لجنة المالية والميزانية وإطارات

رئيس أو وزير أو نائب أو عقيد أو بزناسي أفاك. تأتينا الحكومة كذلك، ككل مرة بفلسفة مالية متصلبة في تغيير أفكارها، وترى أن ما جاءت به هو الصواب وما على المجلس إلا التسليم فانقلبت الآلية وأصبحت الحكومة مراقبة للبرلمان، فرغم التحسن الذي طرأ بفضل الله على ما جد في سعر البترول وما جاء في تقرير السيد محافظ البنك المركزي، بقيت الحكومة متمسكة بمبلغ 19 دولارا سعرا مرجعيا نعم، إن الحذر مطلوب لكن ركوبه مطية محذور كذلك. فكيف نفسر الفارق الكبير بين السعر المرجعي المعتمد والسعر الحقيقي الذي وصل إلى 10 دولارات في أسوأ الحالات؟

عندما ينخفض سعر البترول ينعكس ذلك مباشرة على حياة الأشخاص وعلى القدرة الشرائية للمواطن، أما في حالة انتعاشه فليل لابد من التحفظ وعدم المغامرة. إن المتتبع لحالة السوق العالمية للبترول وكل تحاليل علماء الاقتصاد والمال وآرائهم، يرى إجماعا على أن سعر البترول، ومهما كانت الظروف السياسية والاقتصادية لاولن ينخفض تحت سعر 22 دولارا للبرميل خلال العشرة أشهر القادمة، وأعتقد أن السيد وزير المالية يعلم ذلك.

لذلك يجب أن ينصب جهد الدولة أولا وقبل كل شيء على ترشيد النفقات وحماية كرامة المواطن التي يقال عنها الكثير ولا يفعل من أجلها شيء. ويتم ترشيد نفقات كل هيئات الدولة بدء برئاسة الجمهورية إلى البلدية مرورا بالوزارات والمجالس وكل الهيئات، وكذا متابعة كل مسرف مفسد لأموال الشعب مهما كان المنصب الذي يشغله.

لدي نقطة أخرى تتعلق بدعم المواد الضرورية والأساسية التي تتطلبها الحياة المعيشية للمواطن، وتتمثل في إلغاء الضرائب والرسوم على هذه المواد على الأقل، كما أنه من الضروري دعم القطاعات الحساسة التي لها علاقة مباشرة بحياة الأفراد وأولها الصحة، بنشر الثقافة الصحية عن طريق وسائل الإعلام والمراكز الاستشفائية وذلك بمشاركة كل رجال القطاع، مع دعم الدولة لهم بكل

الشارع طالبة سقفا يأويهم وعملا شريفا يؤمن لها ولهم لقمة العيش، أو هناك أبشع من صورة ذلك الوالد الحائر في بداية كل سنة دراسية فيمن سيمكن من أبنائه الذهاب إلى المدرسة دون الآخرين؟ ومقابل هذه الصورة المؤلمة والحزينة هناك النقيض من مظاهر الرفاه الفاحش والرشوة والاختلاسات والمحسوبية والبيروقراطية، والأغرب هو أن نطلب من الجميع أن يكونوا متساوين في الواجبات وأولاهم دفع الضريبة. إن الضريبة في مفهومها الصحيح هي وسيلة يعبر بها المواطن عن تضامنه مع بلاده ومساهمته في تمويل بعض المشاريع التي تعود بالنفع العام على المجموعة الوطنية، لكن الواقع يؤكد العكس، فلا الطرقات ولا المدارس ولا المستشفيات ولا الخدمات العمومية في مستوى ما يدفعه المواطن من ضريبة. وعليه، نستطيع القول إن الضريبة ليست تضامنا بل عقوبة تثقل كاهله ما لم يصاحبها تحسن في الخدمة العمومية.

سيدي الرئيس، في ظل الانتعاش الملحوظ لأسعار النفط التي تجاوزت كل التوقعات، حيث ارتفعت بالضعف تقريبا، كنا نأمل أن يأتي قانون المالية لسنة 2001 بمسحة اجتماعية، لكن، للأسف، جاءنا بأمر لم نكن نتوقعها، فالزيادة المقترحة في أسعار الوقود بثلاثة دنانير دفعة واحدة ليس لها ما يبررها حتى وإن كان الهدف منها استكمال إنجاز الطريق السريع شرق-غرب وبعض الطرق الوطنية، فما ذنب المواطن الذي يقيم في أعماق الجزائر وأعالي زكار وزبربر وبابور والونشريس لكي يساهم في بناء محول حيدرة أو طريق لن يراه ولن يستعمله طوال حياته، وأيضا الزيادة في الرسم على القيمة المضافة في مجالات النقل والفلاحة وبعض الخدمات العمومية التي ستعكس سلبا على البسطاء من المواطنين.

معالي وزير المالية، لقد كنا ننتظر منكم تحسين القدرة الشرائية للمواطنين من خلال رفع الأجور، وهذا لم يحدث رغم وعودكم بمناسبة مناقشة الميزانية التكميلية لسنة 2000، بتخفيض الضرائب والرسوم وليس رفعها،

وزارة المالية على الجهود الجبارة التي بذلت في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2001، ومناقشته وتعديله.

سيدي الرئيس، لقد ترددت كثيرا قبل أن أقرر أخيرا مشاركة زميلاتي وزملائي في هذه المناقشات، وترددني هذا سببه واقع يعانيه المواطن يوميا، من جهة، ومن جهة أخرى موقف السلطات الرسمية من هذه المعاناة. وكالعادة سأكون صريحة في مداخلة وفاء مني للعهد التي منحني إياها الشعب للتعبير عن انشغالاته وطموحاته بعيدا عن الشعبوية والتحيز.

إن قانون المالية السنوي هو مرآة السياسة الاجتماعية التي تعتمدهم الدولة تطبيقها خلال سنة كاملة، وبالتالي يجب ألا نتوقف عند قراءة الأرقام والحسابات، بل نبحث عن انعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، هذا الواقع المتميز بتدهور خطير للحالة الاجتماعية نتيجة اتساع دائرة الفقر والحرمان وانتشار الآفات الفتاكة وسط المجتمع. فهل هناك أبشع من صورة ذلك المواطن الذي لا يجد ما يسد به رمقه لأيام إن لم أقل أسابيع، فيموت ببطء وفي صمت نتيجة معاناة لا يعرف آلامها إلا هو. إن الجوع في بلدي، يامعالي الوزير، يقتل فعلا، وهذا ما لم يكن يصدق أحد، أو هناك أبشع من صورة ذلك الشاب الوسيم في ريعان عمره الذي قرر وضع حد لحياته بعد أن سدت جميع الأبواب في وجهه وتعددت أحواله ولم يجد من يساعده أو يخفف عنه أو يشد على يده. إن الانتحار في بلدي، يامعالي الوزير، أصبح يقتل أيضا وقد تضاعف بشكل مخيف، أو هناك أبشع من صورة ذلك المريض طريح فراش أحد المستشفيات خاشيا وصول لحظة موته وهو ينتظر العلاج، ففي مستشفيات بلدي، يامعالي الوزير، من يرى الموت قادما دون أن تكون له القدرة على مقاومته، أو هناك أبشع من صورة تلك العائلة التي يقيم أفرادها العشرة في حجرة واحدة هي الحمام والمطبخ والمرقد، أو هناك أبشع من صورة الدمار الذي ألحقه الإرهاب بالعباد والعتاد، إن الإرهاب في بلدي، يامعالي الوزير، قتل وما يزال يقتل، أو هناك أبشع من صورة تلك المرأة المطلقة وهي تجر أبناءها في

فمعقول ومقبول أن يكون الفارق من 3 إلى 5 دولارات، لكن ألا يقارب 10 دولارات أو يفوقها كما سيحدث عند إقفال ميزانية سنة 2000، حيث سيكون الفرق، إن شاء الله، بين السعر المرجعي المعتمد ومتوسط السعر السنوي لسنة 2000 أكثر من 10 دولارات، ولم يبق الكثير، والمتوسط الآن في نهاية شهر أكتوبر يفوق 28 دولارا. وإذا استمر الوضع في أسواق البترول على النحو الحالي، وهو ما نرجوه ونتمنى أن تعمل الحكومة في إطار منظمة الأوبك على استمراره، وأظن أن انشغال المنظمة اليوم لم يعد يتعلق بتوقع أسعار البترول وإنما بالتحكم فيها بالآلية المعروفة، وسيكرر نفس الأمر تقريبا سنة 2001.

قلت، إذا كان الفارق بين السعر الحقيقي كبيرا، فإن السعر المرجعي، أعتبره تعطيلا لموارد مالية إضافية يمكن أن تخصصها الدولة كميزانية لبرمجة مشاريع التجهيز أو تساهم بها في بعث الاستثمار، وهو الأمر الذي ينبغي للحكومة التفكير فيه على المدى الطويل بدلا من حصر اهتماماتها في المحافظة على التوازنات الكبرى في ميزانيات سنوات 2001، 2002، 2003، أو بعث مشاريع استثمارية تجدها الأجيال مستقبلا أو برمجة مشاريع تجهيزية يحتاج إليها المواطن في السنوات المقبلة. وأظنه التفكير المعقول والمناسب للحكومة على المدى الطويل.

وبهذا الصدد أوجه إليكم السيد الوزير السؤال الآتي: ماذا تنوون فعله إذا استمرت أوضاع سوق النفط في تحسنها، وتم امتصاص عجز الميزانية وتكفل صندوق ضبط الموارد بالجزء الأكبر من الدين العمومي؟ كما أدعوكم، السيد الوزير والحكومة، إن بقيت أسعار البترول في هذا المستوى إلى التفكير منذ الآن في عمليات كبرى ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، الذي أقترحه قصد تدارك العجز الكبير في تجهيز المؤسسات الاستشفائية، لأنني رأيت، سيدي الوزير، وربما أنتم على علم بذلك، مرضى يأتون إلى المستشفيات بالعاصمة حاملين معهم فراشهم، هذا دون أن أذكر عدم وجود خيط الجراحة

ومساعدة الفئات المحتاجة والمعوزة وليس نسيانها.

سيدي الوزير، إن صبرنا من صبر المواطنين، ولصبر هؤلاء حدود، فهلا عرفتم المطلوب؟ شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيدة خديجة خبيزي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد فاتح فرد.

السيد فاتح فرد: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء ومرافقيهم،
الأخوات والإخوة النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله.

أبدأ بالتعليق على السعر المرجعي للبترول الذي اعتمده الحكومة في إعداد مشروع هذا القانون، أي 19 دولارا، وأنقل تساؤل المواطن والرأي العام عموما بخصوص أمر لم يفهمه وما يزال يحيره ويتمثل في اعتماد الحكومة سعر 17 دولارا للبرميل، مثلما حدث سنة 1998، في الوقت الذي كان سعر البترول في حدود 11 دولارا، وبالرغم من أننا رفضنا ذلك على أساس أن السوق حددته بسعر 11 دولارا، إلا أنه قيل لنا إن الخبراء وفلان وفلان...، وكأنهم أفضل منا. وعندما أصبح اليوم سعر البترول يقارب 30 دولارا أو يفوقه بقليل، حيث ارتفع سعر "البرنت" البارحة إلى أكثر من 31 دولارا للبرميل، تقترح الحكومة 19 دولارا سعرا مرجعيا بحجة الحذر، وهو أمر إيجابي لكن بفارق يزيد على 10 دولارات للبرميل!

وتعليقي هو أن إنشاء صندوق ضبط الموارد الذي يمول من فارق الجباية البترولية بين السعر الحقيقي والسعر المرجعي المعتمد أمر إيجابي أيضا شريطة ألا يكون الفرق كبيرا إلى هذا الحد.

المسؤول بoudنا نحن أن نصبح مثله. وأظن أن هذا هو حسن توزيع الدخل...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد فاتح ثرد، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عز الدين جرافة.

السيد عز الدين جرافة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد وزيرين ومرافقيهما،
زميلاتي، زملائي النواب الأفاضل،
معشر الصحفيين والصحافيات،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشير في البداية إلى أنه قد انتابني شعور غريب وأنا أتتقل بين مشروع قانون المالية لسنة 2001 وما احتواه من توجهات في السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق جملة الأهداف القريبة والمتوسطة وما حمله من أرقام وتوقعات وبين عرض الحالة المالية والنقدية للبلاد الذي قدمه السيد محافظ البنك وما حمله من أرقام وتوقعات وبين عرض السيد وزير المالية المقدم أمام هذا المجلس اليوم.

أقول، إنني وقعت في حيرة كحيرة سيدنا إبراهيم عليه السلام عندما نظر في الكواكب السيارة في الليل المظلم، فقال: "هذا ربي، فلما أفلت قال: لا أحب الأفلين"، وعندما نظر إلى القمر في ليلة بدره وهو أكبر ونوره أسطع قال: هذا ربي، هذا أكبر، وعندما سطعت الشمس بنورها الذي بدد كل ظلام قال: "لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين".

سيدي الوزير، إن كل الأرقام والتوقعات والجهود التي بذلتها خزينة الدولة السنوات الأخيرة على الخصوص هي فعلا جهود معتبرة تستحق الإشادة، إلا أن مردوديتها في الواقع المعيش وانعكاساتها الملموسة على حياة المواطن

والمقصد والأدوية، وينطبق نفس الشيء على الهياكل التربوية وتجهيزاتها، ولهذين القطاعين الأولوية في برنامج الحكومة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

أنتقل الآن إلى قضية رفع الأجور خلال سنة 2001، التي أصبح الحديث عنها الآن شبه مؤكد، ويبدو ذلك من خلال قراءتنا بين سطور ميزانية الدولة وما أشار إليه السيد الوزير هذا الصباح، لكنه ينبغي أن يؤدي رفع الأجور إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطن، إذ لافائدة من رفعها دون تحسين القدرة الشرائية للمواطن. وأظن أن كلامي مفهوم، لأننا إذا رفعنا أجر المواطن من جهة وأخذناه منه من جهة ثانية فإننا لم نحسن قدرته الشرائية.

وهنا أشير إلى أن الزيادة المقترحة في أسعار الوقود بمبلغ 3 دنانير للتر الواحد لم تأت في وقتها، سيدي الوزير، وأن في هذا السعر المبالغ فيه استفزازا لشعور المواطن الذي يقول دائما: "البتترول بترونا وما بانش علينا".

السيد الوزير، كنا نود أن تعلن الحكومة عن تخفيض أسعار الوقود لزيادة فيها نتيجة ارتفاع أسعار البترول، خاصة وأن الجزائر دولة منتجة تنتعش خزينتها بتحسين أوضاع السوق البترولية وارتفاع إيرادات الجباية البترولية، وقد جاءت الفرصة لأدعو الحكومة إلى البحث جديا عن آلية تجعل أسعار الوقود من بنزين ومازوت تنخفض بمجرد ارتفاع أسعار البترول في السوق، كأن تتجه الرسوم على المنتجات البترولية في اتجاه عكسي.

السيد الوزير، صحيح أن دور الدولة يكمن في حسن توزيع الدخل، لكن، وليس لي السيد الوزير بسرد حكاية حدثت أيام الثورة الزراعية، حيث زار مسؤول مجموعة من الفلاحين كانوا يعملون خماسين في أرض، وجاء مالك الأرض بسيارة فاخرة، فقال لهم المسؤول: سيصبح هذا المالك يوما مثلكم، وكان ردهم: لا ياسيدنا

الوطني والأجنبي على حد سواء، دون تمييز بين الخاص والعام والوطني والأجنبي ما دامت الغاية هي إيجاد مناصب شغل، وكل محاولة خارج هذه الرؤية، في نظري، هي محاولة يائسة ومضيعة للوقت والجهد والمال، ومن أجل ذلك وجب الإسراع في تنفيذ جملة من الإجراءات على سبيل الاستعجال والأولوية أذكر منها:

- 1 - الإسراع في وضع حد للتعقيدات الإجرائية والمشبطات البيروقراطية التي مازالت تقف حائلا دون بعث الاستثمار رغم وجود خطاب سياسي واعد.
- 2 - الإسراع في وضع إجراءات رادعة لتفكيك الاحتكارات الفعلية المتطفلة وشبكات المندسة التي تساهم بشكل كبير في نفور المستثمرين.
- 3 - الإسراع في تكييف التشريع الجبائي تكييفاً يؤهله لإعادة توجيه الرأسمال الوطني الخاص وتحويله تدريجياً نحو النشاط المنتج والمنافسة الخلاقة.
- 4 - الإسراع في تنظيم الإدارة الجبائية وفق ما استجد من أحكام وتوجهات تشريعية وخيارات اقتصادية، وتخليصها من الممارسات الفاسدة التي تشبط كل المبادرات.

وعن موضوع الفقر واتساع رقعته فإن علاج هذه الظاهرة لن يتحقق عن طريق سياسة التضامن والإحسان رغم أهميتها وضرورتها المؤقتة للحد من آثارها المدمرة، بل يتحقق عبر علاج حقيقي لأسباب وجذور هذه الظاهرة التي أنتجتها أو ساعدت على استفحالها سياسة الاتكال والتواكل من جهة وسياسة الإقصاء والتهميش من جهة ثانية، والتي أضيف إليها، مع الأسف، عدم تقاسم الأعباء بصفة عادلة وعدم تكافؤ الفرص.

إذن، لا بد من العمل على مختلف الجبهات للقضاء تدريجياً على عقلية الاتكال والتواكل وعقلية "البابلك" بالاتكال على النفس وعلو الهمة.

إننا ننتمي إلى أمة يقول رسولها الأعظم عليه الصلاة والسلام: "اليد العليا خير من اليد السفلى" ويقول ربنا

تبقى ضعيفة جداً. لهذا اهتديت في النهاية إلى ألا أناقش هذا المشروع، مثلما قال سيادة الوزير، مناقشة تقنية لأنه ببساطة يبدو لأول وهلة كالشمس المشرقة التي ستبدد كل ظلمات الفقر والتهميش والإقصاء، بل سأناقشه من زاوية الواقع والمردودية والواقعية والفاعلية الميدانية.

سيدي الوزير، إذا كانت الإصلاحات الهيكلية التي عرفتها الجزائر السنوات الأخيرة من منظور السياسة المالية المتبعة قد حققت بعض النجاح مثل التحسن الملحوظ في مستوى التوازنات الكبرى والاستقرار الكلي، وهو، دون شك، مكسب يجب عدم الاستهانة به أو التقليل من أهميته، فإنه من الإنصاف كذلك أن نشير إلى الشق الآخر الأكثر مأساوية والمتمثل في استمرار المصاعب الاقتصادية وما خلفته من آثار اجتماعية ظاهرة أذكر منها:

- البطالة المتزايدة والاتساع المخيف لرقعة الفقر والبؤس،
- التراجع الكبير للقدر الشرائية وما نتج عنه من انخفاض في استهلاك العائلات وادخارها. كل ذلك يدفع حتماً، لاسمح الله، إلى سقوط المجتمع في دوامة اليأس والإحباط وفقدانه عوامل النهضة الحضارية المرجوة والمنشودة.

سيدي الوزير، إن المحافظة على التوازنات الكبرى وتحقيق الاستقرار الكلي ليسا هدفين في حد ذاتهما خاصة إذا لم ينعكسا واقعياً على تحسين ظروف معيشة المواطنين والمساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

إن الشعب لا يأكل خطبا ولا يسكن شعارات ولا يلبس وعوداً، خاصة وقد جرب الكثير من هذا وذاك، ونخشى أن يكون صبره قد نفذ أو أوشك على النفاد، عندها لن يثق مجدداً في أي إصلاح أو أية سياسة فضلاً عن أية وعود مهما كانت طبيعتها ومصدرها.

سيدي الوزير، إن التخفيف من حدة البطالة التي يعانيها مجتمعنا لن يتحقق إلا عبر بعث حقيقي للاستثمار

رغبات أبنائهم في مواولة دراستهم أو حتى شراء الأدوات المدرسية، كما نتأسف أن نجد بعد كل هذه الفترة من الاستقلال مناطق معزولة دون طريق ولا مدرسة ولا كهرباء ولا غاز ولا ماء ولا عمل، وهي التي قدمت إلى هذا الوطن العزيز الكثير من أبنائها الذين استشهدوا ليحيا الشعب عزيزا مكرما، ولثلا يعيش تحت وطأة الذل والهوان، هذه الطبقة موجودة عندنا في ولايات حرمت من المشاريع الإستراتيجية ولا ندرى ما هي أسباب ذلك ودوافعه، وبأية مقاييس تسجل المشاريع التنموية، وهل هي مقاييس لكل الشعب دون استثناء أم هي مقاييس الجهوية والتفرقة بين أفراد الشعب الواحد الذي حارب الاستعمار كرجل واحد؟

وفيما يخص القدرة الشرائية للمواطن، فحدث ولا حرج، والسؤال المطروح هو: من يتحكم في زيادة أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية للمواطن؟

لقد ارتفعت مؤخرا أسعار كل المواد الضرورية، وإذا كان دخل الفرد في المجتمع حاليا لا يلبي حاجات أسرته مدة أسبوع، فكيف سيكون الأمر إذا ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية، ثم عندما تتادون بمكافحة الفقر فإن مكافحته تبدأ بالكف عن زيادة أسعار المواد الضرورية وزيادة أجور العمال دون استثناء وتوفير مناصب الشغل للشباب البطال وليس بالكلام عنها في الصالونات والمؤتمرات والخطب وتكوين لجان مكافحة الفقر دون نتيجة تذكر أو شيء ملموس يرفع الغبن عن المواطن، حيث تعيش عائلات كثيرة الأفراد في غرفة واحدة، ويعمل في عائلات كثيرة الأفراد شخص واحد فقط، وقد غبنت وقهرت عائلات كثيرة ولا تجد ما تأكله، وتقيم عائلات كثيرة في بيوت قصديرية تنعدم فيها أدنى شروط المعيشة. فبأي منطق تدرس الأطروحات وتكثر الدراسات والشعب يعاني هذه الوبلات؟

سيدي الرئيس، بعد تصفحنا مشروع قانون المالية لسنة 2001، وقرأنا التقرير التمهيدي فإننا إذ نتحفظ بعض الشيء، نسجل ارتياحا لبعض البنود الواردة في مشروع هذا القانون وللالتفاتة الوجيزة إلى بعض المشاريع

سبحانه وتعالى: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

سيدي الوزير، لنا قدوة في الجيل الأول من المهاجرين عندما هاجروا من مكة إلى المدينة تاركين كل أموالهم واستقبلهم الأنصار...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد عز الدين جرافة. وأحيل الكلمة إلى السيد داود حسين.

السيد حسين داود: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في الوقت الذي نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2001، هناك شباب ينتحرون بسبب مشاكلهم الاجتماعية وفقدانهم للأمل، ومواطنون لا يجدون لقمة العيش، وطلبة لا يجدون غرفة في الأحياء الجامعية، وتلاميذ لا يجدون منضدة للجلوس فيها ولا مدفآت ولا وسيلة من وسائل النقل يلتحقون بها إلى مدارسهم.

في الوقت الذي نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2001، هناك أشخاص يعيشون في بيوت قصديرية عرضة للمطر، وسكان دون غاز وكهرباء وماء، وأشخاص دون عمل وعمال مسرحون من عملهم إجباريا، وإدارة مغلقة الأبواب في وجوههم، وزيادة في أسعار المواد الضرورية، ومناطق معزولة.

سيدي الرئيس، في الوقت الذي نناقش وندرس مشروع قانون المالية لسنة 2001 نتأسف أن نجد بعد 38 سنة من الاستقلال مواطنين لم يروا نور هذا الإشعاع ولم ينعموا بالاستقلال، إذ تعاني طبقة كبيرة من المجتمع الفقر والحرمان، فهي لا تجد لقمة العيش وإن وجدت في النهار تفتقدها ليلا، وهناك مواطنون لا يستطيعون تلبية

يكون لهذه المجموعات المتمثلة في الحرس البلدي مرسوم، ولكن أي مرسوم فهو لا يحدد المعالم...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد داود حسين، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد شهرة.

السيد محمد شهرة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأسعد الكريم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

معالي الوزراء ومرافقهم،

زميلاتي، زملائي النواب،

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم جميعا ورحمته تعالى وبركاته.

جاء على لسان السيد رئيس الحكومة قبل أيام قليلة أمام مجلسنا الموقر أن قناعته تكمن في اعتبار قوة الدولة وتطورها يقاسان بمدى تطور مستوى معيشة مواطنيها، غير أن هذه الأقوال لم تتلها أفعال تجسدها على أرض الواقع، والدليل البين على ذلك هو مشروع قانون المالية لسنة 2001، الذي هو بين أيدينا، لأن إلقاء مجرد نظرة ولو سطحية عليه كافية لإدراك مدلول ما يحتويه في باطنه من مكر وخبث ودهاء، فبالإضافة إلى أنه خال تماما من أية تشجيعات أو تحفيزات اجتماعية فإنه، للأسف، أطل علينا في هذا الظرف بالذات، المتسم بالقلق والتوتر على جميع الجبهات خاصة منها الجبهة الاجتماعية، بإجراءات عملية جهنمية تشتم منهائراحة التحدي وغض الطرف عما يعانيه الشعب من بؤس ومتاعب يومية تزداد تفاقما أكثر فأكثر، وإن مجيئه بهذه الصيغة يقضي كلية على تحسين مستوى معيشة المواطن في العمق.

وقد تصفحت هذا المشروع فوجدته أسوأ مشروع قانون مالية طالعتة إلى حد الآن، وأستطيع أن أسميه قانون العقوبات الضريبية المباشرة وغير المباشرة على المواطن.

الإستراتيجية والحساسة في بعض الولايات، إلا أنه، في اعتقادي، لم يراع ولم يدرس ما تعانيه بعض الولايات الداخلية كولاية المسيلة من مشاكل تنمية قد طرحها مرارا وتكرارا بعض الإخوة النواب من نفس الولاية على الوزارات المعنية والمتعاقبة. وقد طرحناها نظرا إلى شساعة المنطقة وكثافة سكانها التي تقارب المليون نسمة، فقد قدمت ملفات إلى الوزارات المعنية عن سدود الولاية بما فيها المشكل الحالي لسد القصب ووضعية الطرقات المزرية، بالإضافة إلى مشاريع أخرى لم يذكر ولو واحد منها في التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية.

تلكم كانت ملاحظة خاصة عن هذه المنطقة التي تعيش العزلة ونقص المشاريع التنموية.

سيدي الرئيس، إننا نسجل بارتياح كذلك ما جاء في مشروع قانون المالية من اهتمام ودعم وتخصيص لإعانة مالية للجماعات المحلية قصد تسديد ديونها، لكن يبقى العجز والنقص في بعض القطاعات. لذا يجب طرح مشكل ديون البلديات بشكل معمق ومدروس ومنهجي مع دراسة وضعية البلديات حالة بحالة، فبلدية حيدرة ليست كبلديات وادي شعير ومحمد بوضياف والمسيلة وحمام الضلعة، وزرالدة ليست كالبلديات الموجودة في الولايات الداخلية.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

لقد عرفت بلادنا السنوات الأخيرة مخاضا عسيرا تولدت عنه إفرزات عديدة سببها الظروف التي عاشها وطننا والمتمثلة في انعدام الأمن والاستقرار وفي الفوضى العارمة في إدارتنا، وفي خراب المؤسسات والإدارات المحلية في جميع أرجاء الوطن، مما دفع وزارة الداخلية إلى إنشاء المديرية العامة للحرس البلدي وتكوين المفرزات في جميع أنحاء الوطن والتي كان لها دور كبير في مساعدة المواطنين على الحفاظ على أمنهم وسلامتهم. وبالنظر إلى الدور المنوط بها، يؤسفنا أن

أما أنا فأطالب بفرض الحظر على هذه السموم ومنعها من التداول كلية في السوق الوطنية. نحن مسلمون ودين الدولة دستوريا هو الإسلام الذي يلعب صاحبها وزارعها ومعتصرها وبائعها وحاملها والمحمولة إليه.

بالنسبة إلى المادة 7 أ المتعلقة بالرسم السنوي على امتلاك سفن اليخت، زورق الفسحة والنزهة والتجوال في عرض البحر وشواطئه والتمتع بزرقته ونسيمه العليل، وسط زقزقة العصافير ورقصات الحيتان الناعمة في جو يطبعه تناطح الكؤوس وعزف الطرب المسلي، مقابل كل هذا وأكثر يرفعون قيمة الرسم بشأنه إلى الضعف فقط، أي من 1500 دج إلى 3000 دج.

أما بالنسبة إلى الرسم القضائي الخاص بتسجيل القضايا، فالمواطن البائس المحقور المغلوب على أمره والذي قد لا يجد قوت يومه سيرفعون له رسم التقاضي ليصل إلى أكثر من خمسة أضعاف الرسم الذي كان من قبل حسب المادة 213. ولكم أن تقارنوا بين هذا وذاك.

لذلك، أقترح إلغاء هذه الزيادة أو تخفيفها على الأقل. بالنسبة إلى المادة 37 المتعلقة بقضية بيع أملاك الدولة لماذا حددتم تاريخ 30 ديسمبر بالذات؟ وما مصير الفيلات التي بيعت بالدينار الرمزي أم أن المسؤولين الكبار أو الحيتان الكبيرة قد شبعت؟

وأشكر في الأخير اللجنة المحترمة، رئيسا وأعضاء، وأنوه بالجهود التي بذلوها، والتعديلات التي أحدثوها في المشروع، فكفونا عناء إبداء العديد من الملاحظات والتنديدات خاصة بالنسبة إلى المادة 44 المتعلقة بالرسم على الوقود، وكفى الله المؤمنين شر "العراك" والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد محمد شهرة وأحيل الكلمة إلى السيد جيلالي جلاطو، فليتفضل.

فمعلوم أن أية سلطة أو حكومة عندما تعلن إفلاسها تلجأ إلى فرض المزيد من الضرائب على مواطنيها، مع تحرير الأسعار ورفعها بشكل جنوني، بينما تبقى على الرواتب مجمدة إلى أمد بعيد وإلى إشعار آخر.

فيما يخص المادة 20 المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة نحن لانملك سلطة اتخاذ القرار، لكننا أصحاب رأي ومشورة ومن حقنا أن نقول إن تحديد الرسم على القيمة المضافة بنسبة 17٪ فيه ظلم وعدوان وقهر وحرمان، وسيقع على كاهل الفقراء الذين يشكلون السواد الأعظم من الشعب الجزائري، وسيمس هذا الرسم بالتأكيد المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، مثل اللوبيا والعدس والحمص والزيتون والعجائن بأنواعها وغيرها من المواد الأساسية الأخرى. أليس الفقراء والمساكين والمحتاجون والمحرومون وذوو الدخل الضعيف، هم الذين يقتاتون من هذه المواد البقولية؟ أتحرمون هؤلاء البؤساء حتى من قوت يومهم الذي يعتبر نقطة التقاء بينهم وبين الحيوان؟

تعتقدون ندوة تزعمون فيها مكافحة الفقر والإقصاء وفي المقابل تعملون على تفجير الأغلبية الساحقة من المواطنين وإقصائهم من الحد الأدنى من معاشهم اليومي. أتصرفون الملايير لتنظيم الندوات الوطنية لإلقاء الخطب الرنانة وتطمحون لمكافحة الفقر "بالديسكور"؟ عار كبير عليكم إن فعلتم ذلك.

وعليه، أقترح تخفيض هذا الرسم إلى رقم أحادي هو 7٪ كحل وسط.

بالنسبة إلى المادة 25 معدلة المتعلقة بالجمعة، أي أم الخبائث، فإن المشروع يثبت أسعارها ويبقيها على حالها دون تغيير أو زيادة. إذن، أبشروا يا رواد الحانات والملاهي فلا تثريب عليكم اليوم، اشربوا حتى الثمالة فإن مشروع قانون المالية قد رق لحالكم وتفهم ظروفكم ودعم الدولة باق ليجتكم.

باحترام، فوضعا عن 1٪ كمعدل تضخم، بينما لا يتكلم عن معدل البطالة الذي بلغ 30٪ فعوض أن تختار الحكومة أهون الشرين اختارت أخطرهما، وذلك على حساب 3 ملايين بطل تقريبا.

إننا لم نلمس بصيص أمل في هذا المشروع من خلال اتخاذ إجراءات عملية لتخفيض معدل البطالة على غرار المؤشرات الأخرى، فالسياسة الاقتصادية الرشيدة هي التي تخفف من معدل البطالة ومعدل التضخم في نفس الوقت.

5 - فيما يخص القروض المصغرة نجد أنه من بين 31 ألف ملف مودع لم تعط الموافقة إلا لـ 300 ملف، وهذا مؤسف إذ لم يحصل 30700 ملف على الموافقة، وما يزال أصحابها في الانتظار.

فكيف يتكلم المشروع عن هذه العملية ولم يتحقق منها إلا نسبة 1٪، وهذا بعد رفض أغلبية البنوك التكفل بالقروض المصغرة ما عدا بنك واحد؟

6 - ما هي آثار دمج المعدل المخفض 14٪ مع المعدل العادي للقيمة المضافة 21٪ إلى 17٪؟ يبدو لي أن هذا الإجراء اتخذ بطريقة ارتجالية ودون دراسة مسبقة، فالسلع والخدمات المعنية به والتي كان يطبق عليها المعدل المخفض 14٪ لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يطبق عليها معدل 17٪، أي أن يطبق عليها نفس معدل السلع الأخرى، بل لابد أن نفرق بين الصنفين أو النوعين من هذه المواد والخدمات.

7 - ما تزال الحقوق الجمركية على الكثير من المواد الأولية المستوردة المستعملة في صناعة الأدوية في الجزائر مرتفعة وهي في حدود (15٪ و 25٪ و 45٪) بينما لا يخضع الدواء المستورد إلا لنسبة 5٪ من الحقوق الجمركية، وهي ظاهرة لا توجد إلا عندنا في الجزائر، فلا توجد في تونس والمغرب.

السيد جيلالي جلاطو: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السادة الوزراء ومساعديهم،

إخواني النواب،

السلام عليكم.

أشكر بداية أعضاء لجنة المالية والميزانية، على الجهود المبذولة في إعداد التقرير التمهيدي.

وبحوزتي بعض الملاحظات والتساؤلات هي:

1 - لوحظ من خلال نسب إنجاز ميزانية التجهيز أن القطاع الاقتصادي في الجزائر غير مرن، حيث لا يستجيب عند رفع معدل النمو المسبق.

إذن، تتعلق المسألة بالنموذج التنموي المتبع في الجزائر الذي لم تتجل ملامحه إلى حد الآن رغم المحاولات الترقية المتعددة للحكومات المتعاقبة.

إن اقتصاد استيراد - استيراد، أدى إلى اتساع الفرق والهوة بين الفقراء والأغنياء وزيادة الفقراء والبطالين.

2 - بخصوص مسح ديون البلديات، نعتبر هذه العملية الثانية أو الثالثة من نوعها وذلك دون التطرق إلى التجاوزات والاختلاسات التي وقعت هنا وهناك، فمن الأفضل تحديد المتسبب في جزء من هذه الديون أولا ثم مسحها ثانيا. كذلك، نطالب بإعادة النظر في قانوني البلدية والولاية.

3 - بالنسبة إلى المادة 11، لماذا لا يعمم القرض الإيجاري المذكور في هذه المادة على المؤسسات المصرفية الوطنية مع إلغاء ازدواجية الضريبة المفروضة على مثل هذا النشاط؟

إننا نطالب بتسهيل إجراءات ممارسة القرض الإيجاري للبنوك المحلية قصد إعطاء دفعا للاستثمار.

4 - يتطرق مشروع قانون المالية إلى المؤشرات الاقتصادية التي حدث فيها تحسن على حساب القدرة الشرائية للمواطن وعلى حساب مؤشرات لا تذكر إلا

12 - بعد تخصيص 38,6 مليار سنتيم لملتقى شباني، وعلى غرار الملايير التي أزهقت في كرنفال بني مزغنة، يأتينا مشروع قانون المالية بخرجة جديدة.

إن ارتفاع الجباية البترولية لا بد أن يستعمل لتخفيف البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين. وعليه، نطالب بتحويل هذه الأموال إلى مجالات أخرى كأن يستفادها في تشغيل الشباب أو منح القروض المصغرة أو رفع الأجور.

13 - السيد وزير المالية، هل ترون أن الفرق بين معدل الفائدة 8,5٪ ومعدل التضخم 1٪ الذي يصل إلى 7 نقاط أمر عاد؟ إن هذا الفرق لا يتجاوز 3 نقاط في الدول المجاورة أو تلك التي لها نفس مستوى التنمية، فكيف نشجع الاستثمار بهذا الفرق الكبير؟ وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد جيلالي جلاطو، وأحيل الكلمة إلى السيد عاشور غازيباؤون.

السيد عاشور غازيباؤون: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

معشر الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يقتصر تدخلني على تقديم بعض الملاحظات والتساؤلات التي تخص مراقبة المال العام وحسن استغلاله، لأنه تلاحظ اللامبالاة وعدم الاهتمام بمصير الأموال المرصودة في ميزانية الدولة والأموال العمومية بصفة عامة وعدم مراقبة المسارات التي تسلكها. ولنا أن نتساءل مثلا عن دور مجلس المحاسبة بخصوص تنفيذ هذه الميزانيات والتقارير السنوية التي تعد في الموضوع.

سيدي الوزير، لا يخفى على أحد أن ميزانية التجهيز تصرف كلها في إطار صفقات عمومية، كما لا يخفى على أحد أن الصفقات المشبوهة التي تبرم بين المتعاقدين تجعل أموالا طائلة تذهب مهبط الريح بسبب الرشوة

لذا، نطالب بتعميم تطبيق المادة 106 من قانون المالية لسنة 1993 على بقية الفصول الخاصة بالمواد الأولية المستوردة المستعملة في صناعة الأدوية على غرار الفصل 29 من التعريف الجمركية، فمن غير المعقول أن يطبق المعدل 5٪ من الحقوق الجمركية على المنتج النهائي المستورد وتطبق المعدلات 15٪ و 25٪ و 45٪ من الحقوق الجمركية على المواد الأولية، هذا أمر غريب! فكيف نحقق منافسة عادلة في ظل هذه الوضعية؟

8 - ما فتئت الجزائر تسعى عبر منظمة الأوبسب إلى تخفيض سعر برمبل البترول لحماية المستهلك في أوروبا وغيرها، في حين يفاجئنا مشروع قانون المالية بزيادة قدرها 3 دج للتر من الوقود حسب المادة 44 وعلى غرار الزيادة التي تمت في قانون المالية لسنة 2000!

9 - لاحظنا في الكثير من الولايات أنه ليست لإدارة الضرائب الوسائل الكافية للتحصيل الجبائي إضافة إلى تدني الأجور، مما يدفع بكثير ممن يقومون بالتحصيل الجبائي إلى ممارسة الرشوة التي تفتشت وانتشرت انتشارا لا مثيل له في الدول المجاورة أو الدول التي لها مستوى مماثل في التنمية، وتعتبر هذه الظاهرة من بين أسباب انخفاض التحصيل الجبائي وعدم إدخال الإعلام الآلي في هذا القطاع، فلماذا هذا التماطل؟

10 - نلاحظ أيضا انتشار ظاهرة السجلات التجارية المزورة، ونطالب بأن يكون صاحب الوكالة متضامنا مع صاحب السجل التجاري لكي نتفادى التهرب والغش الجبائيين، لأن هذه الظاهرة أدت إلى عدم توازن السوق.

11 - وعن الاستفادة من إمتيازات وكالة ترقية الاستثمار ودعمه (APSI) نجد أن الكثير من المستثمرين الذين استفادوا إمتيازات هذه الوكالة المتمثلة في الإعفاءات الضريبية والجمركية لم يوظفوا ولو عامل واحد. لهذا، نطالب بأن يرتبط هذا الإمتياز بتوظيف 10 عمال على الأقل.

المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات لسنة 2000 والتي تقدر بحوالي 350 مليار دج، ومن يحدد مجال استغلالها؟

سيدي الوزير، في الوقت الذي كان ينتظر رفع أجور العمال ومنح المتقاعدين بغية تحسين القدرة الشرائية، كما جاء في برنامج الحكومة ووعده السيد وزير المالية إثر مناقشة قانون المالية التكميلي المنصرم، يأتي الأمر معاكسا وترفع أسعار المواد الأساسية من خلال رفع بعض الرسوم، والتي ستتسبب، لامحالة، في تدني القدرة الشرائية خاصة للعمال والمواطن البسيط والفقير.

في الوقت الذي يسمح بالتبذير والعبث بالمال العام كلما أتاحت الفرصة لذلك، سواء من خلال إقامة مادب الأكل والشرب في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية من خلال حفلات الرقص ومجالس اللهو والمجون التي تصرف فيها أموال طائلة، وفي الوقت الذي يخصص في هذا القانون 35 مليار سنتيم لمهرجان الشبيبة، ينتشر في البلد الفقر والبؤس ويوجد المواطنون في حالة اجتماعية مزرية ويعاني البلد تأخرا كبيرا في التنمية.

سيدي الوزير، تبين إحصاءات الديوان الوطني أن أكثر من 80٪ من العمال لا تتجاوز أجورهم 10 آلاف أو 11 ألف دج وأن الأجر القاعدي الأدنى المضمون ما يزال في حدود 6000 دج، وهو مبلغ لا يكفي لسد حاجات الخبز والحليب لعائلة متوسطة، وأن هذه الأجور لم ترفع منذ سنة 1995، علما بأن معدل التضخم السنوي يفوق 3٪، وهو ما يؤكد التدهور المستمر في القدرة الشرائية للعمال والمتقاعدين. والآن وقد تحسنت مداخل الخزينة نتيجة ارتفاع أسعار البترول أصبح من الضروري والواجب رفع أجور العمال ومنح المتقاعدين واغتنام الفرصة لتوفير مناصب شغل للشباب البطال والاهتمام عموما بالجانب الاجتماعي للحد من اتساع رقعة الفقر. شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد عاشور غازيبا، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم ملاح فليتفضل.

وغيرها. وعليه، ينبغي إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية أو مراجعته وسد الثغرات والهفوات والنقائص التي يمكن استغلالها، مع إدراج أحكام جزائية وتشديد العقوبات على من تثبت عليهم محاولة التلاعب بأموال الدولة، أو اقتراح مشروع قانون في الموضوع على البرلمان، لأن التشريع كان دائما وما يزال بمراسيم.

إن الصفقات التي تقل قيمتها عن 4 ملايين دج والتي يمكن أن تبرم في حالات استثنائية بالتراضي، أصبحت عند الكثير من المتعاملين قاعدة عامة، بل هناك من يجزئ مشاريع كبيرة تفوق قيمتها هذا المبلغ بكثير إلى مشاريع صغيرة قيمتها أقل من 4 ملايين دج، ليتسنى لهم التلاعب بأموال الدولة.

سيدي الوزير، إن ملاحظة بروز الفوارق التنموية بين المناطق والجهات وبين الولايات تدفعنا إلى التساؤل عن كيفية توزيع ميزانية التجهيز على القطاعات وعلى الولايات، وإننا نطالب بالشفافية التامة في تقسيم هذه الميزانية حسب الأولويات وحاجات القطاعات وبالعدل وعلى أساس دراسة منصفة ودقيقة للولايات.

كما تدفعنا الفوارق التنموية بين البلديات إلى المطالبة بإعادة النظر في تموين برنامج التنمية المحلية، مع إيلاء البلديات النائية والفقيرة الأولوية.

سيدي الوزير، بعض الاعتمادات تأتي متأخرة حيث لاتصل إلا في الأشهر الأخيرة من السنة وخاصة تلك التي ترصد في قانون المالية التكميلي، والمطلوب أن تصرف قبل نهاية السنة وإلا أعيدت إلى الخزينة، وغالبا ما لا يكفي الوقت لصرفها، الأمر الذي يدفع المعنيين إلى صرفها إما بطريقة عشوائية وإما في شكل تسبيق لمقاولين ومؤسسات قبل إنجاز الأشغال، وهذا تصرف غير قانوني ومغامرة، وإما لاتصرف نهائيا، وبهذا يحرم المواطن من التنمية. ثم نتساءل: أين تذهب؟ وفيما تصرف البقية الباقية من هذه الأموال؟ إذ لانجد لها أثرا في قانون المالية الموالي. ونتساءل أيضا عن الإيرادات

في دعم مداخليل الدولة أسأل:

ما هي هذه الشركات؟ ومن يتحكم فيها؟ وإلى أية دولة تنتمي؟ الرجاء الإجابة عن هذه الأسئلة.
سيدي الوزير، أتساءل عما جاء في تدخل السيد محافظ بنك الجزائر وفي تدخلكم الخاص بعرض مشروع قانون المالية، إذ لاحظت تناقضا في الأرقام والمعطيات: فما هي العلاقة التي تربط بين وزارة المالية ومحافظ بنك الجزائر؟ هل هما مؤسستان تنتميان إلى دولة واحدة؟

سيدي الوزير، لقد تطرقتم إلى موضوع مهم وأشكركم جزيل الشكر على ما ذكرتموه عن المنظومة التربوية خاصة فيما يتعلق بالمأساة التربوية والأرقام المقدمة، وإذا كانت مداخليل الدولة الجزائرية هي 20 مليار دولار ومداخليل صندوق الاحتياطي تتجاوز 9 ملايين دولار، لأظن أنكم ستبخلون بدعم مالي لهذا القطاع الحساس.

سيدي الوزير، لقد طال الفقر أكثر من 80٪ من الجزائريين، لاسيما موظفي الوظيف العمومي، وقد انعقدت مؤخرا ندوة مكافحة الفقر والتهميش. وأنا أسأل: أين انعقدت هذه الندوة؟ طبعاً، انعقدت في نادي الصنوبر وفندق الشيراتون أفقر مكانين في الجزائر بدلا من أن تكون في أغنى المناطق في بلادنا كالكاليتوس أو براقي أو باب الوادي أو الشراية أو أم البواقي! وهنا أتساءل: من هو الفقير؟

سيدي الوزير، أقترح عليكم في هذه العهدة بعث المشاريع الكبرى المتوقفة والتي يفوق عددها 450 مشروعا وقد تجاوزت نسبة إنجازها 70 أو 80٪ وذلك بواسطة الأموال الموجودة في صناديق الاحتياطيات.

كما أتساءل عن مصير مشاريع مطار هواري بومدين الذي تحدثت عنه الجرائد، ومترو الجزائر والطريق السريع غرب-شرق-جنوب، وأطلب منكم، سيدي وزير المالية، إيلاء برنامج السكك الحديدية الأهمية وتمويله. شكرا.

السيد بلقاسم ملاح: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الوزير، زميلاتي، زملائي النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر بداية السيد الوزير على العرض الذي تقدم به عن مشروع قانون المالية لسنة 2001، كما أشكر السيد رئيس اللجنة وأعضاءها على التعديلات التي أدخلت على هذا المشروع.

سيدي الوزير، اسمحوا لي بطرح سؤال عاد: لماذا تم اعتماد سعر 19 دولارا في مشروع هذا القانون والعالم كله يعلم أن سعر البترول يتراوح بين 32 و 34 دولارا؟

سيدي الوزير، المعروف أن قانون المالية في الجزائر يعتمد أساسا على مداخليل المحروقات، والحمد لله أن أسعارها اليوم في ارتفاع طيلة سنة كاملة، إذ تتراوح ما بين 32 و 34 دولارا.

لقد كان سعر البترول في أول قانون مالية خلال عهدة هذا البرلمان يتراوح بين 10 دولارات و 15 دولارا، ومع ذلك كانت البلاد تعيش في ظروف أحسن، فرغم انخفاض السعر ورغم الوضعية المزرية كان التفاؤل موجودا.

إن تخوف الحكومة اليوم غير مبرر وغير مقنع للمواطن الذي عانى وما يزال يعاني سواء انخفض سعر النفط أم ارتفع.

وعليه، ماهي الفائدة التي تعود على المواطن؟

وعن الشركات القابضة التي كانت محل انتقادات السيد رئيس الجمهورية في مناسبات عديدة وكذا السيد الوزير المكلف بالخصوصية، وهي اليوم محل انتقاد السيد وزير المالية الذي تطرق إلى عدم مساهمة الشركات القابضة

سيدي الوزير، إن رفع أجور العمال خاصة في ظل التحسن المحسوس والملموس لسعر البترول أصبح ضرورة ملحة ينبغي تجسيدها في أقرب الآجال.

سيدي الوزير، إن نجاح أي مشروع أو قانون يتطلب أمرا أساسيا ومهما هو الفعالية، إذ يعود المشكل دائما إلى الفعالية.

- الفعالية الاقتصادية، الارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى أعلى مستوى من الفعالية والمردودية والتنوع.
- التعجيل بالإصلاحات الهيكلية والمؤسسية.
- الفعالية في تحسين نوعية تسيير المؤسسات المالية من خلال رفع مستوى أدائها وعصرنتها.
- الفعالية في الإصلاح الجبائي الذي ينبغي أن يعيد إلى الجباية العادية مكانتها الحقيقية.
- الفعالية الكبرى في النفقات العمومية.
- الفعالية في مسار اتخاذ القرار وإضفاء طابع المسؤولية على القطاعات، والفعالية في التطبيق.
- الفعالية في إنجاز المشاريع المبرمجة في وقتها والمراقبة في التطبيق.
- الفعالية في المراقبة الصارمة للإعانات الاجتماعية.

سيدي الوزير، متى سنجد وسائل ناجعة للحصول على إيرادات مالية خارج إطار فرض الرسوم السهلة مثل 3 دج التي أقرتها الحكومة على كل لتر من البنزين والمازوت؟ وردا على معالي الوزير الذي قال إن هذه الزيادة تمس أصحاب السيارات والحافلات والشاحنات فحسب أقول: إن هذه الزيادة تمس كل شرائح المجتمع وتمس حتى تكلفة النقل، إلى غير ذلك. لذا، ندعو إلى التفكير في طرق ووسائل أكثر نجاعة بعيدا عن الاقتطاع المباشر من جيوب كل شرائح المجتمع.

ونتساءل:

- ما هي التدابير والميكانزمات الفعالة لتطوير نظام التحصيل الجبائي ومحاربة التهرب والغش الجبائيين؟
- هل هناك مؤشرات إيجابية لتحسين صادرات الجزائر

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد بلقاسم ملاح، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود مزيان.

السيد ميلود مزيان: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تأتي مناقشتنا لمشروع قانون المالية لسنة 2001 والجزائر تسترجع مكانتها في المحفل الدولي وعافيتها في الداخل وفي فترة ارتفع سعر المحروقات بشكل محسوس ومن المفروض أن يستغل استغلالا أمثل استعدادا للتقلبات التي تعرفها سوق البترول.

كما تأتي مناقشتنا هذه والجزائر أمام تحديات نجمها فيما يأتي:

- 1 - ثقل الحاجات الاجتماعية الواجب الاهتمام بها.
- 2 - التأخر الكبير في استدراك تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات الواقعين الداخلي والخارجي.
- 3 - اتساع ظاهرة الفقر في بلادنا.
- 4 - انعدام الصرامة في تطبيق القانون.
- 5 - الاتكال شبه الكلي على المحروقات.
- 6 - اعتماد النظام الجبائي على القطاع العام وعدم السرعة في تكييفه مع اقتصاد السوق.

ويشهد الجانب الاجتماعي ثقلا كبيرا وتحديا يجب أن نجد له حلويا ملموسة إن آجلا أم عاجلا.

ونتساءل في هذا الإطار عن الميكانزمات المفيدة والناجعة لمساعدة الشريحة الفقيرة من المجتمع في ظل الشرخ الكبير بين الإصلاحات الاقتصادية والجبهة الاجتماعية. ونتساءل أيضا: هل يصل تمويل النفقات الاجتماعية إلى أصحابه الحقيقيين كاملا؟

ما هي الوسائل المعتمدة في رفع مستوى المعيشة والتضامن الوطني تجاه الفئات الأكثر حرمانا؟

فكيف نقنع المواطن بزيادة 3 دج في الرسم على الوقود وسعر النفط في أوج إزدهاره؟ كيف نفسر تحيين الأتاوي والرسوم التي تقع في مجملها على عاتق المواطن البسيط ولم يفكر أحد في تحيين أجره الزهيد؟

سيدي الرئيس، إننا نطالب الحكومة من هذا المنبر وباسم الشعب برفع أجور العمال والموظفين، ولا يهمننا لمن يكون السبق أو الفضل في هذا الشأن، وليكن لثالث الثلاثة.

لقد تحدثتم، سيدي الوزير، عن المدارس والنقص الفادح في التجهيز والتدفئة والكهرباء، وتمنيت لو انصب حديثكم على الجوهر، وأعني المعلم ومايعيشه من حالة مزرية، وهو الذي كان ومايزال بقلبه مدفئة تلاميذه ونورهم.

إن تطبيق الرسم على القيمة المضافة (T.V.A) على تجار التجزئة الخاضعين للنظام الجزافي سينعكس، لامحالة، على المستهلك لأنه غير قابل للاسترجاع، وهنا لا أقصد القيمة بل المبدأ. كذلك، نطالب بإلغاء الرسم على القيمة المضافة على النشاطات الحرفية الآيلة للزوال.

كما نطالب بإعفاء الجمعيات الدينية من الرسم على القيمة المضافة على المواد المستعملة في بناء المساجد خاصة ونحن نعلم أنها من أموال المحسنين.

فلماذا لا يتم إعفاؤها على غرار بعض الجمعيات الخيرية والرياضية؟

فيما يتعلق بالمادة 09، يطرح ما ورد فيها من إجراءات جملة من التساؤلات هي:

هل تم تقييم عملية الإعفاء الأولى منذ سنة 1996؟ ما هو حجم الصادرات التي حققه فعلا مستفيدو هذا الإجراء منذ سنة 1996؟

لماذا الإكثار من هذه الإجراءات والتدابير في حين تشتكي خزينة الدولة من التهرب الجبائي؟

خارج المحروقات في المديين المتوسط والطويل، خاصة إذا علمنا أن الاتكال على المحروقات يبنني على تقلبات السوق غير المتحكم فيها؟
- ماذا أعددنا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟
- ما هي الإجراءات المتخذة لحماية الإنتاج الوطني؟

ونتمنى لكم في الأخير، التوفيق، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد ميلود مزيان، وأحيل الكلمة إلى السيد ابراهيم زمولي.

السيد ابراهيم زمولي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السيدات والسادة النواب،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه في البداية بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المالية والميزانية على الجهد الذي بذلوه وعلى تناولهم المشروع بجدية.

كما نشمن ما جاء به المشروع من زيادة في ميزانية التجهيز والعناية بمشكل الصحة المدرسية والإطعام، لكن المواطن يترقب بشغف تقلبات الأسواق العالمية وخاصة سوق النفط الذي مايزال، للأسف الشديد، المورد الوحيد للإنعاش الاقتصادي وترقب أن ينعكس تحسن سعر النفط على مستوى معيشتته المزرية مثلما انعكس سلبا حالة انخفاضه.

ويبقى السؤال مطروحا، هل نريد فعلا أن نستعيد ثقة المواطن في حكومته وأن يتجاوب مع مايجري في البلاد؟

إن ذلك لن يتأتى إلا في إطار الشفافية والمنطق والإقناع.

السادة إدارات الوزارة،
السيدات والسادة النواب،
السادة الصحفيين،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه في البداية بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة على الجهد الذي بذلوه في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2001 التي نحن على مشارفها، أملين أن تكون سنة بداية وضع الرجل الأولى على طريق سليم لتقويم الاقتصاد الوطني والقضاء على أسباب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الوطن منذ ما يزيد على عقد من الزمن. وأساسهم بهذا الخصوص بجملة من الملاحظات تتمثل فيما يأتي:

1 - إن المتتبع للوضع التي تمر بها البلاد يدرك تمام الإدراك مستوى الترهل وحالة عدم الانسجام وعدم تكامل عوامل النهوض بين كل المؤسسات الرسمية والطاقات الشعبية وبين أفراد المجتمع الواحد، وهي عوامل ناتجة عن الضعف الكامل في مستوى السياسات المتبعة لمعالجة الأزمة والقضاء على أسبابها.

ومن خلال الملاحظة المتفحصنة ندرك أن الأزمة أكبر من أن يتحمل تداعياتها طرف بمفرده سواء أكانت الحكومة أم رئاسة الجمهورية، وأنها مسألة الجميع وواجبهم. لذا وجب على صناع القرار والجهاز التنفيذي على وجه الخصوص إيلاء هذه الأزمة عناية مركزة ومتواصلة تشرك فيها كل الطاقات الحية ويستفاد من كل الآراء والخبرات التي يمكن أن تكون فعالة وبناءة في هذا المجال.

وما يعكس هذا الوضع بوضوح هو التناقض الحاصل بين الخطابات الرسمية إذا ما كانت المناسبة عبارة عن كلام وبين الأرقام المقدمة لمعالجة وضع ما إذا ما تعلق الأمر بلغة الإحصاء والتدقيق. وهنا أشير إلى ما قدمه السيد رئيس الحكومة المحترم، وهو مشكور على صدق عواطفه، أمام هذا البرلمان الموقر منذ أقل من شهرين وما ورد من أرقام ومطالب في مشروع قانون المالية، إذ يعاكس تماما ماورد في خطاب السيد رئيس الحكومة

وعليه، نطالب بمراقبة ميدانية صارمة لمستفيدي هذا الإعفاء وكذا دراسة عميقة وشاملة لنتائج هذا التدبير وعائده على خزينة الدولة.

بالنسبة إلى المادة 17 المتعلقة بالتعريفات الخاصة بالرسم القضائي للتسجيل، نقترح الإبقاء على التعريفات السابقة وعدم رفعها لأن إقامة العدل بين الناس واجب على الدولة وليست خدمة أو سلعة تبيعها للمواطن، ولأن طالب الحق لدى المحاكم قد يكون في الغالب من المعوزين حيث لا يستطيع دفع التعريفات خاصة وأنها قد ارتفعت في المشروع بستة أضعاف.

سيدي الوزير، إن إحداث التوازن المنشود بين الجباية العادية والجباية البترولية على الأقل، لن يتم بين عشية وضحاها، وإن لم يكن بد من ذلك، فلنبحث عن آليات تمس خاصة المستفيدين فعلا خيرات البلاد.

وقد ودنا لو ذكرتم مثلا عدد الحاويات التي تدخل التراب الوطني دون أن تستفيد منها خزينة الدولة.

ونشاطكم الرأي في الأخير، بخصوص انعدام الفعالية في ترشيد النفقات العمومية، ولكن هل من سبيل لمحاربة هذا التسبب، والتبذير؟
أو ليست المفتشية العامة للمالية إحدى آليات الرقابة؟
لماذا لا تبلغ تقاريرها مداها؟
شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد ابراهيم زمولي، وأحيل الكلمة إلى السيد صالح سعد الدين.

السيد صالح سعد الدين: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد وزير المالية،
السادة الوزراء،

قانون المالية هذا ما يختلف عن سابقه، كما أنه يفتقد إلى النظرة الجادة والدقيقة في محاولة التخفيف من أعباء الأزمة وثقلها على المواطن والمؤسسات، ونتساءل: أين هي المبالغ المخصصة للقضاء على شبح البطالة التي باتت تضرب الشعب في كرامته؟ وأين هي المبالغ المرصودة للمشاريع الإستراتيجية كالسدود والطرق والحوافز المائية؟ وأين هي المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي باعتباره صمام الأمان الذي يجب أن نلوذ به حكومة وشعباً؟ أين هي الأهداف المخصصة للشبسية المهمشة التي عانت الحرمان والإقصاء والتهميش ولهبت ظهورها سيات الانحرافات والمخدرات؟ حقيقة، أثناء اطلاعنا على مشروع قانون المالية أصابتنا صدمة كبيرة غطتها أرقام مبهمه ما أدركنا كنهها ولا حقيقتها.

سيادة الوزير، إلى متى السكوت عن المشاريع التي تخفف من ارتباط مصير بلادنا بسعر النفط والاتكال عليه كمورد واحد ووحيد. والبلاد تزخر بكل عوامل النهوض الاقتصادي في المدين المتوسط والبعيد على الأقل؟

لقد وردت في التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2001، الصفحة 19، العبارة الآتية "إذا بقي سعر البترول دون 19 دولارا ستستدين بلادنا من 1,5 إلى 2 مليار دولار في السنة لتمويل عجز الخزينة الإجمالي، هذه الوضعية المنتظرة تحتم علينا منذ الآن وضع إستراتيجية مالية خارجية ملائمة وقت تصبح موارد التمويل الخارجية أكثر غلاء أو أقل توفراً". إلى حد هذه العبارة فالكلام جميل غير أنه يعقبه في نفس الفقرة: "هذه الإستراتيجية المالية من اختصاص السياسة الاقتصادية للحكومة". والسؤال هو: أي حكومة؟ وأين هي السياسات التي وضعتها الحكومات السابقة في هذا المجال؟ وكما سمعنا مثل هذا الكلام.

والمطلوب هو توضيح معالم هذه الإستراتيجية وممداها ومؤداها والوقت الذي تستغرقه لتطبيقها، خاصة وأن الوقت يسير في غير صالحنا من الناحيتين السياسية والإقليمية، والأوضاع الاجتماعية للبلاد.

وتعهداته بتحسين القدرة الشرائية للمواطن وتسوية وضعية المؤسسات التي يمكن من خلالها توفير بعض الأموال وفتح مناصب شغل. وقد وردت بعض الإشارات إلى مثل هذه المسائل ولكنها، في نظري، غير كافية وتبقى دون مستوى الطموح الوارد في برنامج الحكومة، بل تعاكسه في الكثير من الأحيان.

وهنا نتساءل وبصدق: هل الحكومة جزء من الوزارة أم العكس؟ كيف تجسد تلك الأمانى والتمنيات التي صفقنا لها وقمنا على أمشاط أرجلنا، تشرئب أعناقنا جميعاً نواباً وشعباً ووزراء ومؤسسات إلى تلك الكلمات التي كان يداعب بها عواطفنا السيد رئيس الحكومة؟ كيف يعقل أن ترد في ديباجة البرنامج المطالبة بالمزيد من نهب جيب المواطن الغلبان بزيادات خيالية لامبرر لها في نظري، ونحن مقبلون على الشتاء القارص بطبيعته وظروفه الاجتماعية وعلى موسم فلاحي توالت نكباته بجميع العوامل المناخية والتسييرية وفي وقت ارتفعت أسعار المحروقات وتنفست خزينة الدولة كمية من الأوكسيجين تمنينا أن يستنشق المواطن قليلاً من ذرتها؟

سيادة الرئيس، أنتقل الآن إلى مناقشة مشروع قانون المالية من الناحية النظرية وأترك الجانب التقني لأعضاء اللجنة، وهم مشكورون على ما قدموه من جهد خاصة فيما يتعلق بإلغاء الزيادة في سعر الوقود التي وردت في مشروع هذا القانون، وكما تمنينا أن يكون وضع المواطن أحسن مما هو عليه وتقصده الحكومة عند الحاجة ليجود عليها بكرمه وفضله مثلما فعل في مناسبات عديدة، ولكن، للأسف، تجري الرياح بما لا تشتهي السفن. ونقول بصدق إن المواطن البسيط نسي شيئاً يسمى الجيب منذ مدة لأنه أصبح لا يجد ما يبيت فيه وكلما دخله فلس تضاعفت مطالبه مئات المرات.

سيادة الرئيس، إن الواقعية تفرض علينا جميعاً أن ننظر إلى الواقع كما هو وأن نراه بعيون من يعيشونه وليس بعيون الفلاسفة والمنظرين، وإننا لم نجد في مشروع

أحسن كلما رحلت حكومة وأتت أخرى، وكلما انتهى قانون مالية وأتى آخر، لكن رغم اتخاذ بعض الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي لم تكن الوضعية المالية لسنة 2001 أكثر رخاءاً مما هي عليه الآن مع أنه تضاعفت مداخيل النفط، وهناك وعود السيد وزير المالية في جوان سنة 2000 ورئيس الحكومة خلال تقديم برنامجه. وما يلفت الانتباه في مشروع هذا القانون هو وجود بعض التناقضات، إذ أنه يتضمن من جهة إجراءات اجتماعية ومن جهة أخرى رسوماً عديدة تثقل كاهل المواطن، وبالتالي تطبيق مقولة: "ما يدفع باليد اليمنى يؤخذ باليد اليسرى"!

أما فيما يخص بعض التدابير المتخذة في مشروع قانون المالية فأبدي الملاحظات الآتية:

1 - بالنسبة إلى صندوق ضبط الموارد، يعتبر هذا الصندوق الذي يحتوي على أكثر من 8 ملايين دولار شبه مجمد لأن مشروع القانون لم يقدم توضيحات عن هذه الموارد الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، ومقابل ذلك فإن الاقتصاد الوطني يستغيث وهو في أمس الحاجة إلى هذه الأموال، والبلاد تعيش حالة ركود وانتظار. فكيف نفسر هذه التناقضات؟ فمن جهة نلاحظ تحسناً مالياً ملحوظاً ومؤشرات إيجابية تتجسد في:

- ارتفاع احتياطي الصرف،
- انخفاض الدين الخارجي،
- انخفاض معدل التضخم.

ومن جهة أخرى هناك:

- تزايد في تسريح العمال وغلق المؤسسات،
- أكثر من 14 مليون نسمة على عتبة الفقر،
- أكثر من 28٪ من البطالة،
- انخفاض مستمر في نسبة النمو،
- انعدام الاستثمار الوطني والأجنبي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: أين يكمن الخلل؟ وأمام هذه الوضعية كيف لا يسقط التبرير القائل، إن عدم صرف هذه الأموال الإضافية هو من باب الاحتياط تحسباً لتراجع الأسعار؟ ويبقى المواطن هو الضحية في كلتا الحالتين، الارتفاع أو الانخفاض في سعر النفط .

كما ورد في نفس التقرير التمهيدي، الصفحة 1، ما مفاده ألا ننخدع بالانفراج الظرفي في سعر المحروقات، وهذا ما يجب أن يعكف عليه برنامج الحكومة الاقتصادي وأسأل: هل باشرت الحكومة عملها في إنجاز هذا البرنامج؟

وهل أعدت الآليات للتحكم في ذلك أم يكتب الكلام في كل مناسبة ليوضع في الرفوف بعد ذلك؟

سيادة الرئيس المحترم، السيد وزير المالية، نعتقد في حركة النهضة أنه أن الأوان لكي نباشر عملاً جاداً ومسؤولاً في مستوى الأداء الرسمي لمؤسسات الدولة وعلى رأسها الحكومة، وفي انتظار أن يظهر أثره ميدانياً في المدى المتوسط الذي هو ستة أشهر أو سنة على الأقل، ما هي الإستراتيجية المعدة لمواجهة الوضع الاجتماعي الحالي؟

شكراً سيادة الوزير. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد صالح سعد الدين، وأحيل الكلمة إلى السيد الطيب بلدي.

السيد الطيب بلدي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،
السيد الوزير،

زميلاتي، زملائي النواب،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر بداية اللجنة على الجهود المبذولة رغم ضيق الوقت، حيث عالجت مشروع القانون من خلال تقريرها التمهيدي معالجة متكاملة، بسطت محتواه وضمنته اقتراحات وتوصيات مفيدة. أما مناقشته فتجري في ظل ظروف اجتماعية صعبة نظراً إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن، هذا الأخير الذي يبقى يغمره الأمل في ظروف

2 - الرسوم على الوثائق القضائية، وردت في مشروع قانون المالية لسنة 2001 زيادات كبيرة في الرسوم التي تخضع لها العقود القضائية خاصة تلك التي هي محل طلبات عديدة من المواطنين، هذه الرسوم التي ستقع، لامحالة، على كاهل المواطن.

3 - الرسم على المنتوجات البترولية، إن هذا الرسم غير مبرر في الظرف الاقتصادي المتميز بارتفاع أسعار النفط والظرف الاجتماعي المتميز بتدهور القدرة الشرائية للمواطن. إن فرض مثل هذا الرسم على مدى واسع الاستهلاك، يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار في كل الميادين، لأن تكلفة الطاقة تدخل في صلب التكلفة الإجمالية.

فيما يخص ملف الأجور، لقد ترك برنامج الحكومة الذي صادق عليه البرلمان غموضا فيما ستقوم به الحكومة بهذا الشأن، وذلك رغم وعود السيد وزير المالية خلال تقديم قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

إن رفع الأجور أصبح نية تمليها الظروف الاجتماعية القاسية التي تعيشها شرائح واسعة من المجتمع والانهيار المتواصل للقدرة الشرائية.

فعندما يسمع المواطن الخطاب الرسمي يغمره الأمل لأنه يشخص فعلا أزمة الجزائر، لكنه يسكنه الحزن واليأس عندما يرى العكس في الميدان، إذ أن الخطب الرنانة ما هي إلا للاستهلاك ولم تدفع بالأمور نحو الانفراج والتنفيس بقدر ما تعمل على تأجيل غضب المواطن.

لذا يتساءل المواطن: ما الذي تغير؟ والسؤال يبقى مطروحا.

ولايفوتني أن أنه بقرار رئيس الجمهورية المتعلق بزيادة أجور القضاة مع تخصيص سكنات لهم، لكن حبذا لو توسع هذا القرار إلى كل القطاعات وشرائح المجتمع.

وتقضي المادة 37 المقترحة بإلغاء القانون رقم 01/81، المتعلق بالتنازل عن أملاك الدولة. إن هذا القانون كان معمولا به منذ 20 سنة، وقد وضعه أصحاب القرار آنذاك

2 - بخصوص الجباية العادية، نلاحظ في مشروع قانون المالية لسنة 2001 عدم تحسن مداخيل الجباية العادية رغم وعود الحكومة في قانون المالية لسنة 2000، بوضع تدابير لتحسين التحصيل الضريبي ومحاربة كل أنواع الغش والتهرب الجبائيين، فالجباية العادية لايمكنها أن تتحسن إلا بوضع آليات وتوفير إمكانيات مع عصرنه إدارة الضرائب، وهذا سيمكن من تكريس الشفافية في فرض الضرائب على الجميع دون استثناء، تحقيقا للعدالة في توزيع أعبائها على المواطنين. وفي انتظار تطبيق هذه التدابير يبقى ارتفاع سعر النفط في كل مرة هو الإطار الوحيد السلطات المالية الكفيل بتغطية التراجع الضريبي.

3 - وفيما يتعلق بالحسابات الخاصة بالخرينة، إن لجوء الحكومة إلى إنشاء هذه الحسابات التي تتضاعف من قانون مالية إلى آخر، حيث يتجاوز عددها 61، ممولة بواسطة رسوم جبائية يدفعها المواطن عامة. وعلى هذا الأساس لا بد للمشرفين عليها أن يقدموا الحصيلة السنوية عن هذه الحسابات. والملاحظ بصفة عامة في هذا الموضوع بالذات هو أن كل قانون مالية يأتي لفتح حسابات خاصة ويغلق أخرى دون تقديم أية معلومة أو حصيلة. وهذا ينطبق على كل الحكومات.

4 - وعن التدابير الجبائية والرسوم وإن كنا نتوقع عدم استجابة الحكومة بالزيادة في الأجور فإننا لم نكن في انتظار هذه الرسوم العديدة التي تزيد في غبن المواطن وهي:

1 - الرسم على القيمة المضافة إن تطبيق الرسوم الجديدة على القيمة المضافة لا يوجد ما يبررها من الناحية الاقتصادية ولما يعالج بها تردي الأوضاع الاجتماعية، بل بالعكس يزيد في رداؤها، لأن الفاتورة يدفعها دائما المواطن الأجير والتاجر الصغير، هذا من جهة ومن جهة أخرى سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار في الوقت الذي يعاني الاقتصاد الوطني ضعف الاستهلاك الذي يؤثر سلبا في الانتعاش والنمو.

السيد عبد الكريم دحمان: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أيها الإخوة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه في البداية بالشكر إلى السيد الوزير على العرض الذي تقدم به هذا الصباح، كما أشكر اللجنة على ما بذلته من جهد وعلى التقرير الذي تقدم به السيد المقرر.

ربما لاحظ الكثير منا على غير العادة أنه تم التطرق هذه السنة إلى تعديل الجانب الثاني المتعلق بالميزانية، فكل دولة تعيش في وضع طبيعي ينصب نقاش قانونها المالي على الميزانية أكثر منه على التدابير الجبائية التي من المفروض أن تبقى وتيرتها مستقرة نوعا ما. وإننا نشمن هذا العمل وإن جاء بعد نهاية السنة الثالثة من العهدة الأولى للبرلمان التعددي، نعتبره خطوة إيجابية تعد بخطوات أخرى، إن شاء الله. كما نشمن ما جاء في برنامج الحكومة عن إعادة انتشار الثروة الوطنية لصالح الفئات الاجتماعية وإن كانت في بعض الأحيان ارتفاعات يجب قراءتها بتحفظ ارتفاع سعر الدولار.

لقد ارتفعت ميزانية التجهيز ارتفاعا محسوسا، لكن نجد أن نسبة من هذا الارتفاع ما هي في الحقيقة إلا مضاهاة ومسايرة لقيمة الدولار التي ارتفعت، ومع ذلك يحمد هذا الأمر في انتظار تحسن إضافي في السنوات المقبلة، إن شاء الله.

لدي تساؤل، معالي وزير المالية، عن القرار الذي جمد بمقتضاه التطرق إلى إعادة تحيين التعريفات الجمركية وتكييفها بحجة أخذ الوقت الكافي لدراسة متكاملة وشاملة.

طيب، هناك مصالح لا يمكن أن تتعطل، وهناك تحيين سنوي ونحن نتوقف إلى أن ننظر في الأمر، لكن المسائل تتطور دائما والحركية في الواقعين الاقتصادي والتجاري لا تتوقف. وأنا لأرى في هذا حلا ناجعا لأنه لا يمكننا أن نطلب من الأشخاص أن ينتظروا ونحن لن نغير الأمور،

للاستيلاء على أملاك الدولة ونهبها، والأمثلة على ذلك كثيرة. أما اليوم فيقترح بكل بساطة وبهذه السرعة والطريقة وفي هذا الوقت بالذات إلغاؤه بحجة أنه أصبح لا يتماشى والمتطلبات الحالية.

وتطرح بعض الأسئلة في هذا الموضوع:

- لماذا المطالبة بإلغاء هذا القانون في هذا الوقت بالذات؟

- إلى أية شريحة ينتمي أصحاب الملفات التي مازالت لم تعالج؟

- وأين يوجدون؟

- هل بقي شيء من الممكن التنازل عنه في المدن الكبرى؟

وفي كل الحالات، أنا أتمن الاقتراح المطالب بإلغاء هذا القانون شريطة أن يستبدل بقانون آخر ينص على إعادة النظر في القيمة التي تم بها التنازل عن أملاك الدولة منذ سنة 1981. وهكذا يطبق المبدأ القائل: "المواطنون سواسية أمام القانون ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات".

وفي الأخير تتطلب، الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعانيها المواطن منذ سنوات اعتماد سياسة تضامن وطني إيجابي من شأنها المساهمة في توزيع الثروة الوطنية توزيعا فعالا وعادلا، والتقليل من الفجوة التي باتت تفصل الفئات الاجتماعية عن بعضها بعضا، وهذا لا يتأتى إلا بتوزيع عادل للمداخيل وتقاسم التضحيات والعمل على محاربة المظاهر التي تساهم في إفلاس خزينة الدولة، وهذا بتكريس الصرامة في تسيير الأموال العمومية. ولمحاربة كل هذه الظواهر السلبية لا بد من إنشاء جهاز رقابة قوي يمثله له الجميع دون استثناء، وبهذا نمكن بلادنا من تحقيق اقتصاد متكامل داخليا وخارجيا...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الطيب بلدي، وأحيل

الكلمة إلى السيد عبد الكريم دحمان.

سيدي الرئيس، أود أن أبدي ملاحظة أكرها للمرة الثالثة على التوالي، إذ أنني أبديتها أثناء مناقشة قانوني المالية لسنتي 1999 و 2000، وتتعلق بقانون ضبط الميزانية الذي أشار إليه بعض النواب واللجنة، وهي مشكورة على ذلك، فعلى الحكومة إيداع هذه الوثيقة رفقة مشروع قانون المالية لدى مكتب المجلس لكي تسمح للنواب بالاطلاع على الاعتمادات وكيف تم استعمالها، وهل استعملت بطريقة ناجعة وفعالة مثلما أشار إلى ذلك السيد الوزير الذي نشاطه الرأي في نقص الفعالية في استعمال الاعتمادات المخصصة لمشاريع عديدة، والتي تحتاج إلى تنظيم أكثر في عملية المتابعة. إذن، لا يمكن المجلس دراسة مشروع قانون المالية دون أن تتوفر لديه معلومات تسمح له بمعرفة الحالة السابقة.

وأبدأ مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة والوضعية المالية للبلاد في تحسن بفضل ارتفاع سعر البترول، ورغم ذلك فالحكومة تتوخى الحذر، لكن عليها أن تراعي حق المواطن في الانتفاع بهذه الثروة الوطنية بشكل أو بآخر، خاصة وأن الجميع يعلم أن الفقر قد انتشر بشكل رهيب ومس شرائح واسعة من المجتمع تنتظر من الحكومة تحسين قدرتها الشرائية. والحكومة تنوي رفع الأجور في إطار الثلاثية ونحن نشجع ذلك، لكننا نجهل ما تنوي القيام به من ارتفاعات في هذه الميزانية. وقد كانت لها فرصة عن طريق صندوق ضبط الموارد إلا أننا نريد أن تظهره أماناً.

هناك مسألة أخرى، بما أن لدينا 9,6 ملايين دولار من احتياطي الصرف في نهاية شهر أكتوبر أتساءل عن مجالات استعمال هذا الاحتياطي، وعن إمكانية تسديد جزء من الدين الخارجي ما دام السيد محافظ بنك الجزائر يتحدث عن توقع تحقيق مبلغ 25,5 مليار دولار في نهاية السنة.

فإذا قامت الحكومة بتسديد 5 ملايين دولار سينخفض الحجم الإجمالي للدين الخارجي إلى 20,5 مليار دولار، ويكون الغرض منه هو تخفيض خدمة الدين في ميزانية

فالمتضرر يزداد تضرراً والمستفيد على حساب الدولة يزداد استفادة إلى أن نجد حلاً.

سيدي الوزير، إذا طبقنا هذه الطريقة في التعامل سنوقف العديد من الأمور. وعليه، لا يمكننا الخروج من إشكالية بالنظر إلى متغيراتها وتوقيف الأمور حتى نجد حلاً.

وأود من سيادة الوزير موافقتنا بالمعطيات التي يمكنها أن تشرح لنا هذا الموقف خلال الرد.

بالنسبة إلى جملة التعديلات التي تقدمت بها اللجنة نشكرها ونشني عليها، ونطلب منها أن تتمسك بها في التقرير التكميلي. كنا نود كذلك أن تدرج بعض الجوانب ضمن اهتمامات الحكومة خاصة فيما يتعلق بالري والمياه الصالحة للشرب على الخصوص، لأن الجزائر مقبلة على فتح باب الشراكة واسعة في هذا المجال وما تزال أسعار المياه في حدود 1/7 (سبع) سعرها الحقيقي، بينما تبقى الرسوم المطبقة عليها مرتفعة في نسبتها الإجمالية عن السعر، وبهذه الكيفية ربما نفهم سبب إفلاس مؤسسات توزيع المياه التي تنتظر الدعم من الصندوق الوطني ونتساءل: كيف يمكننا فتح باب الشراكة لمؤسسات دولية؟

وعليه، كنا نود اتخاذ تدابير من شأنها إعطاء صورة عما يمكن أن يكون في المستقبل على الأقل، ونرجو من السيد الوزير أن يقدم إلينا بعض التوضيحات في الموضوع خلال الرد.
شكراً سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد عبد الكريم دحمان، وأحيل الكلمة إلى السيد حامد بن سعده.

السيد حامد بن سعده: شكراً سيدي الرئيس.

السيد الوزير،
السادة النواب،
السلام عليكم.

الأوروبية "الأورو" والفرنك الفرنسي والين الياباني على سبيل المثال.

وبالنظر إلى هذه المعطيات لم نلمس انتعاشا اقتصاديا من شأنه جلب استثمارات لتلبية طلب يد العاملة الكثيرة التي تنتظر مناصب الشغل.

إن خدمة الدين التي تمتد إلى سنة 2011 تحتم على الحكومة التفكير في جلب استثمارات خارجية وتقديم تسهيلات للأجانب والجزائريين وذلك بتخفيض الضرائب وتسوية مشكل العقار. ويجب إصلاح المنظومة البنكية والإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت ببطء كبير، كما يجب على الحكومة أن تجد حلا سريعا للمؤسسات الاقتصادية التي بقيت مغلقة مدة طويلة بعد تسريح عمالها. إن خصوصية هذه المؤسسات المغلقة أو إعادة تشغيلها عن طريق الشراكة سيساهم، دون شك، في بعث النشاط الاقتصادي وإيجاد حل لمشكل البطالة التي سجلت حوالي 30٪، وهي نسبة كبيرة جدا. وإذا بقيت وتيرة النمو كما هي عليه حاليا فهي مرشحة للارتفاع.

إن انتشار الفقر بشكل كبير في السنوات الأخيرة راجع في الأساس إلى فقدان مناصب الشغل وعدم وجود فرص العمل التي تعد ضئيلة جدا بالنظر إلى ارتفاع الطلب على الشغل كل سنة في سوق العمل وضعف القدرة الشرائية لشرائح واسعة من المجتمع، منها شريحة الشباب التي تمثل أكثر من 70٪، وهي في أمس الحاجة إلى يد المساعدة. وتبقى فئة الشباب التي ظلت مهمشة مدة طويلة تنتظر بريق الأمل لحل مشاكلها المتمثلة في التشغيل والسكن.

وهناك شرائح أخرى من المجتمع دفعت ثمنا كبيرا ألا وهم سكان الريف الذين عانوا ويلات الإرهاب وهجروا مساكنهم وممتلكاتهم ليشكلوا عبئا على المدن المجاورة. وعليه، لا بد من الاعتناء بهذه الفئة بإقامة المشاريع في الأرياف وتوفير شروط الحياة لضمان استقرارهم.

سنة 2001، وكذا استعمال هذا الربح في الكثير من الأولويات.

نحن نعلم أن تخوف الحكومة من رفع الأجور راجع إلى التقلبات التي قد تحدث في السوق وتضعها في مأزق. وحسب رأبي لو خفضنا خدمة الدين لأصبح للحكومة هامش للمناورة يمكنها أن تستغله في رفع الأجور دون أن تخشى تقلبات السوق.

وأشاطر معالي وزير المالية الرأي في ضرورة تجنب الحكومة طلب قروض أجنبية أخرى من شأنها إثقال كاهل الدولة.

فيما يخص ضبط الرسم على القيمة المضافة أستسمحكم، سيدي الوزير، لتقديم ملاحظة تتعلق بانتقال النسبة من 14٪ إلى 17٪ التي تمس مواد ضرورية واسعة الاستهلاك لشرائح واسعة من المجتمع. فيبدو لي أنه لو فكرت الحكومة مليا لتجنبنا مناقشة مثل هذا الموضوع الحساس خاصة في الوضع الراهن، حيث نلاحظ تأثيرات الأزمة في جميع المجالات وبالخصوص في المواد الغذائية والبناء والفلاحة... إلخ، والتي لها، دون شك، انعكاسات كثيرة على حياة المواطن...

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد حامد بن سعده، وأحيل الكلمة إلى السيد حسين بورادة.

السيد حسين بورادة: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة إدارات الوزارة،

السادة النواب،

إن تحسن أسعار البترول في السوق الدولية وارتفاع احتياطي الصرف وانخفاض معدل التضخم إلى أدنى المستويات قابله نمو نعتبره مقبولا، لكنه غير كاف، كما يسجل ارتفاع في قيمة الدولار بالنظر إلى العملة

وأشكر في الأخير اللجنة على الجهد الذي بذلته في دراسة مشروع قانون المالية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد حسين بورادة، وأشكر الجميع وأعلمكم أن جلسة الغد ستكون في الساعة الثالثة مساءً، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والدقيقة الثلاثين مساءً**

لقد أكد برنامج الحكومة الذي صادق عليه ممثلو الشعب بوضوح ضرورة تخصيص أموال لإعادة تنشيط المشاريع الكبرى كمطار هواري بومدين ومetro الجزائر، إذ هناك مشاريع كبرى من شأنها توفير مناصب شغل جديدة مثل الطريق السريع شرق-غرب والمشروع الوطني للمنطقة الحرة "بلارة".

كما أن على الحكومة تقديم الدعم إلى قطاعي الفلاحة والصيد البحري اللذين من شأنهما دفع وتيرة التنمية وتوفير مناصب الشغل والثروة، وعليها أيضا أن تتخذ جميع التدابير منها التشريعية والتنظيمية لاستغلال الثروات مثل الحديد والنحاس والذهب وغيرها من المعادن التي ستساهم في زيادة مداخيل الجزائر.